التغير الحضارى والاجتماعـــــي
ومسألة التحرر في الوطن العربـــي (١)

الدكتورة فوزية العطيـــــــة
استاذة علم الاجتماع المساعـدة
كلية الآداب ـ جامعة بغـــداد

المقدمـــــــة

يمكن ان تصنف دراسة الحضارة والتغير الاجتماعي ضمن اطار موضوع علم اجتماع التنمية . وعلم اجتماع التنمية فرع حديث من فروع علم الاجتماع ، نما وازدهر بعد الحرب العالمية الثانية . وبرزت اهميته بعد التقسيم الثنائي للعالم الى مجتمعات زراعية تقليدية فقيرة تابعة ، ومجتمعات صناعية حديثة غنية مسيطرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً .

ولكن اكتشاف الثروات الطبيعية الهائلة في العديد من تلك المجتمعات التقليدية ، وانتشار الوعي السياسي والقومي ، وحصول الكثير من المستعمرات واشباه المستعمرات على الاستقلال السياسي ادى الى خلق كتلة جديدة مـــن المجتمعات التي تسير في طريق التغير الحضارى والاجتماعي والتي لاتنطبق عليها مواصفات المجتمعات التقليدية ، كما انها لم تصل بعد الى مرحلة متقدمة من التصنيع او الاستقلال الاقتصادى والثقافي ، على الرغم مما تتميز به من نمط جديد في التغير الحضارى والاجتماعي السريع .

---

(١) البحث قدم الى منظمة اليونسكو (قسم التنمية والثقافة) ، حـ ١ اعتبر ضمن الا عمال التحضيرية للندوة الحكومية حول « السياسة الثقافية في الا قطار العربية » ١٩٧٩ .

لقد ساد الاعتقاد ان الاستقلال السياسي يضمن تغير الواقع الاقتصادى والاجتماعي لهذه المجموعة من الدول ، ولهذا اطلق عليها مصطلح « دول عد عدم الانحياز » الا انه حين بدأت تتفاقم المشكلة الاقتصادية وتتعقد مصاعب التنمية الاجتماعية تصدرت مشكلات هذه الدول ، فاستخدم تعبير « الدول المتخلفة » ثم حل محله فيما بعد مصطلح « الدول النامية » .

الا ان تعبير الدول النامية يتميز بكونه تعبيرا اقتصاديا ، الامر الذى ادى الى استخدام تعبير « العالم الثالث » (١) لكي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، ولكي يميز بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة سواء كانت الرأسمالية منها أم الاشتراكية بالرغم من وجود اختلافات متعددة بين هذه المجموعة من دول العالم الثالث ، حيث ان بعضها ، مثل الصين وكوبا تنتميان الى دول العالم الثالث من حيث العوامل التي اوجدت هذا العالم ، والى الدول الاشتراكية من حيث النظام الاقتصادى والسياسي ، وبعضها الاخر تنحى منحى رأسماليا في التطور . ويشمل العالم الثالث الدول التي تتميز بالتخلف الاقتصادى والاجتماعي والتعرض لشكل من اشكال السيطرة والاستعمار .

ودول العالم الثالث هي الدول التي تسمح ظروفها المادية والبشرية بانجاز التغير الحضارى والاجتماعي وتحقيق حياة افضل لسكانها . فهي ادن ، في ثورة على القديم محاولة منها لتغييره .

ان طبيعة هذه المجتمعات ، ومرحلة التحول التي تمر بها بحاجة الى دراسات جديدة ، لان علم الانثروبولوجيا الاجتماعية اقتصر على دراسة المجتمعات البدائية للتعرف على خصائصها وشكل بنائها ومايسودها من انماط سلوكية . ولايخفى ان العديد من الدراسات الانثروبولوجية التي تمت منذ اوائل هذا القرن خاصة من قبل الباحثين الغربيين ، كانت في معظمها دراسات ارتبطت ارتباطاً

---

(١) يعتقد ان اول من استخدم مصطلح – العالم الثالث – هو الفريد سوفي عام ١٩٥٦ الوصف العالم الذى يعاني من جوع والبطالة والجهل والمرض .

مباشرا او غير مباشر بالاستعمار الغربي لتمهد له وتلتزم بمفاهيمه ومصالحه في هذه المجتمعات . وقد حاول هذا المنهج التأكيد على ذاتية المجنمعات الصغيرة لغرض عزلها عما حولها من مؤثرات وتشجيع تقوقعها وتفتيت وحدة المجتمع الكلي ، هذا الى جانب تبني المفهوم الوظيفي للمجتمع الذي ادى الى الابتعاد من المنهج التحليلي في ضوء المؤثرات الخارجية ، والتأكيد على كونها وحدة متكاملة للدراسة والبحث والتعامل (١) . وهكذا اتجه اغلب الباحثين الى التأكيد على ان الانتماءات التقليدية المحصورة في دائرة القليلة Clan وغيرها منعزلة عن الانتماءات الوطنية او القومية لعدم مقدرتها على تجاوز الانقسامات والتكتلات الداخلية بسبب طبيعة التقاليد والنظم فيها (٢) .

ان الطبيعة السياسية والاقتصادية للانظمة المحلية كانت تتميز بالخضوع الي الدول المستعمرة في سياستها الداخلية وبالعمل على تفتيت المجتمع وتشجيع خلق الانقسامات والانتماءات الثانوية بدلا من تنمية وعيها الوطني او القومي وان التفسير الذى يطرحه الانثروبولوجيون التقليديون يقتطع الوحدات الاجتماعية الصغيرة عن الوحدة الاجتماعية والحضارية التي تنتمي اليها وان الدراسة المتكاملة تفرض علينا مناقشة التاريخ العام للتكوين الاجتماعي الذى نمى على نطاق المجتمع ككل في مختلف مراحل تطوره للوقوف على العوامل الحقيقية التي تفسر واقع المجتمعات التقليدية فحضارة اى مجتمع لها مقومات ذاتية وخصائص نوعية تحتم الدراسة الشاملة والمتكاملة هذا بالاضافة الى اثر العوامل السياسية والاقتصادية في تلك الخصائص . كما ان علم الاجتماع الحضرى او الصناعي الذى يرتكز على دراسة المجتمعات الصناعية المتقدمة غير قادر هو الاخر على دراسة هذه المجتمعات ذات النمط الخاص والسريع في التغير الحضارى والاجتماعي

---

(١) : د . عباس احمد – المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي ، مجلة العلوم الا جتماعية الكويت العدد ٣ السنة الرابعة اكتوبر ١٩٧٦ ص ١٣ .

(2) Gaston Bouthoul, Traite de Socidogie, 1ere partie, Payot, Paris, 1959 p 203

ومن هنا تبرز اهمية علم اجتماع التنمية ودراسة التغيرات الحضارية والاجتماعية السريعة في هذه البلدان .

ان عملية التغير هذه عملية معقدة ومتشعبة الجوانب ، لانها نتاج العديد من من العوامل الفاعلة الاقتصادية والسياسية والحضارية والاجتماعية . والعلاقة بين التغير الحضارى والتغير الاجتماعي هي علاقة جدلية مترابطة يسهم كل جانب منها في بناء المجتمع الجديد في دول العالم الثالث .

وعلم الاجتماع الحديث لايمكن ان يؤدى مهامه بنجاح دون التزام ايديولوجي محدد وواضح لان مثل هذا الالتزام قادر على تحديد اولوية المشكلات التي تستحق الدزاسة في هذه المرحلة من التغير .

ودول العالم الثالث كانت في مراحل تطورها الاقتصادى الاولى تابعة بشكل او بآخر الى سيطرة الدول المتقدمة ، الامر الذى اثر على حريتها الاقتصادية والسياسية وزاد من تأخرها الحضارى والاجتماعي وجعلها في موقع التابع للدول الصناعية الامر الذى زاد من الفجوة بينهما وبين تلك الدول . لذا فهي تستهدف اولا التحرر الوطني من الامبريالية ثم تواصل العمل من اجل التنمية وتحقيق التغير الاجتماعي . فالاستقلال السياسي ليس الا خطوة اولى في الطريق نحو الاستقلال الاقتصادى والثقافي ، لان البلدان التي تحررت سياسيا مازالت ترزح بشكل عام عام تحت اعباء الحركة الاستعمارية بسبب التخلف الاقتصادى والحضارى المستمر ، وبسبب مستوى الحياة المنخفض جدا ، وامية السكان ، وانعدام الوقاية الصحية والضمان الاجتماعي . فالتبعية ، اذن ، هي ليست تبعية سياسية فحسب ، وانما هي تبعية اقتصادية وحضارية وثقافية وفكرية .

لقد اسفرت سيطرة الدول الاستعمارية الطويلة على بلدان العالم الثالث ، عن شكل معين للتقسيم الدولي للعمل وعن ظهور انماط حضارية وثقافية متميزة . حيث اعتمدت بلدان العالم الثالث الزراعة المتخلفة او استخراج المواد الاولية باشراف الشركات الاجنبية واصبحت الدول الصناعية تسيطر سياسيا واقتصاديا وثقافيا على المجموعة الاولى .

ان حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث دفعت البلدان الرأسمالية في سبيل الحفاظ على مواقعها في تلك البلدان والاستفادة من ثرواتها الطبيعية في الصناعة ، الى اعاقة التطور الاقتصادى والسياسي والتغير الحضارى والاجتماعي لهذه البلدان عن طريق منحها الاستقلال الشكلي .

ومن هنا تتزايد اهمية دراسة مجتمعات العالم الثالث في مرحلة التحولات الحضارية عن مجتمعات زراعية تقليدية الى مجتمعات متحررة سياسيا ومتطورة اقتصاديا واجتماعيا .

والمجتمع العربي يقع ضمن مجموعة دول العالم الثالث ذى الخصوصية المتميزة عن المحتمعات المتقدمة الا انه يشكل نموذجا متميزا عن المجموعة التي يقع ضمن اطارها بحكم موقعه وثراء تراثه ووفرة خيراته . وهو لايزال يفتقر الى الدراسات ذات النظرة الشمولية المتكاملة للمجتمع وشكل بنائه ونمط تغيره ، حيث تناولت الدراسات التي تمت موضوعات جزئية من بين ظواهر الحياة الحياة الحضارية دون ان ترتبط بالواقع الحضارى والاجتماعي الكلي للمجتمع .

وسنتاول في دراستنا هذه تحديد المفاهيم المستخدمة في مثل هذه الدراسات ثم ننتقل في الفصل الثاني الى دراسة التحولات الاجتماعية في دول العالم الثالث بصورة عامة تمهيدا لدراسة التحولات التي يمر بها القطر العراقي باعتباره جزءاً من الامة العربية للتعرف على بنائه وشكل تطوره الحضارى والاجتماعي وعلاقة التغيرات الحضارية والاجتماعية بتحرره واستقلاله في الفصل الثالث .

الفصل الاول

تحديد المفاهيم الاساسية

اختلطت اساليب ومصطلحات العلماء والباحثين لتوضيح الخط العام لسيرة المجتمعات البشرية وشكل تفسيرها وما يتصل بها من المصطلحات عن التغير الحضارى والاجتماعي وغير ذلك من المفاهيم الاخرى . فقد ظهرت مصطلحات متعددة مثل التطور evelution والتقدم Progres والتنمية Developpement والتغير Changement وهذا يتطلب تحديد الفروق بين هذه المصطلحات والمفاهيم لتتحدد طبيعة البحث واشكال المعالجة ، لهذه المفاهيم ولمفاهيم الحضارة Culture والثقافة Education والمدنية Civilizetion

التطور والتقدم والتغير

قد تبدو هذه المفاهيم مختلطة Confondues ومترادفة في بعض المؤلفات الاجتماعية ومع ذلك يمكن التمييز بينها في دراسة ومعالجة الظواهر الحضارية والاجتماعية . فمفهوم التطور evelution ظهر بشكل خاص في نظريات التطور البايولوجي حيث شبه سنبسر Spencer في مؤلفه االموسوم Principes de Socidogie المجتمع بالكائن العضوى والتطور الاجتماعي بالتطور العضوى (١) ليبين من خلال ذلك ان التطور بطيء ومستمر (٢) مستندا بذلك الى نظرية التطور لدارون Darwin ولامارك Lamarck وقد اتجه العديد من الباحثين هذا الاتجاه في محاولتهم للبحث عن اصل أصل المجتمع

---

(1) T B Bottomore, introduction ala Sociologie,sPayot, Paris, 1974, P 290

(2) Gaston Bouthoul, op, cit, p 54

البشرى والمراحل التطورية التي مر بها مستندين بذلك على بعض المفاهيم البيولوجية مثل : الانتخاب الطبيعي (١) والتكييف وتنازع البقاء وبقاء الاصلح . واقتصر استخدام مفهوم التطور في وقتنا الحاضر على المدرسة البيولوجية الاجتماعيـــة ومؤيديها ممن يرون حتمية المراحل الحضارية في الحياة الاجتماعية ويفسرونها في ضوء تتابع المراحل البيولوجية في علم الاحياء . ومضمون التطور في علم الاحياء هو حدوث تغير منظم في خط مستقيم ، وظهور الاشكال الجديدة من الانتخاب الطبيعي نتيجة العوامل الوراثية وتنازع البقاء وبقاء الاصلاح اما مضمونه في علم الاجتماع ، فهو يعني حتمية تطور المجتمعات البشرية وان اختلفت درجاته من مجتمع الى آخر . كما ان النظم الاجتماعية تتباين في تطورها ، فالنظام الاقتصادى مثلا يتطور اسرع من النظام الديني .

اما مفهوم التقدم Progreses فقد اقترحه هو بهاوس L.T. Hobhouse ليميز بين التطور والتقدم الاجتماعي في دراسة التغير الاجتماعي ، لان المجتمعات في تغيرها قد تتقدم في مجال معين وتتدهور في مجال آخر . حيث نجم عن الثورة الصناعية في اوربا وتطور الالة والمكننة انحرافات ومشكلات اجتماعية مختلفة . والتقدم لايعني مجرد التغير الطبيعي وانما يشمل توجيه المجتمع في تغيره نحو اهداف محددة .

اما مفهوم التنمية Developpement فقد استخدم لغرض التمييز بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات الزراعية (النامية) اى يقتصر استخدامه على الجانب الاقتصادى والتقني وهذا يتجاهل وجود طرق مختلفة للتقدم مثل الحركات الاجتماعية والثورات ، والتنمية تعني تغيير الواقع الحضارى والاجتماعي عن طريق ابتكار وسائل جديدة لاستغلال الثروات الطبيعية وتدريب وتأهيل القوى البشرية لاستغلال تلك الثروات والاسهام في تغيير المجتمع اقتصادياً وثقافياً بشكل طوعـــي .

---

(1) Andre Cresson, Darwin, sa vie, son Deuvre, Sa Philosophie, P. U. F. Paris, 1956, pp 70-80

وقد استخدم هذا المفهوم لاول مرة في مؤتمر اشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذى عقد في بريطانيا في شهر آب سنة ١٩٥٤ (١) ، لمناقشة المشكلات الادارية في مستعمراتها حينذاك .

ومن الواضح ان الاختلافات في شكل التنمية ودرجتها يعود على الاغلب الى الاختلافات الايدلوجية في تلك الدول . فالمفكرون الرأسماليون يعتقدون بأن الدول النامية متخلفة عن الدول الصناعية ويؤمنون بفكرة النمو التدريجي المستمر ، ويضعون البرامج الاجتماعية التي تنفذها الهيئات الرسمية والاهلية . اما الدول الاشتراكية فتعتبر التنمية عملية تغيير اجتماعي مخطط وموجه وتؤمن بأن هذا التغيير لايتم الا عن طريق الثورة لتقضي على البناء الاجتماعي القديم وليحل محله مجتمع حديث تسوده قيم وعلاقات جديدة كما تستخدم مفهوم الدول المستقلة والدول التابعة بدلا من الدول النامية والدول المتخلفة (٢) .

اما مفهوم التغيير Changement فيستخدم لمعالجة كافة التغييرات التاريخية المتصلة في المجتمع البشرى وقد عالج اوكبرن W.F. Ogburn في مؤلفة – التغيير الاجتماعي Social Change عام ١٩٢٢ ، دور العوامل البيولوجية والحضارية في التغيير الاجتماعي مميزا بين الجانب المادى والجانب اللامادى في حضاره المجتمع ووضع نظريته في التخلف الحضارى Decalage Culturel بسبب اتساع الفجوة بين الجانب المادى والجانب اللامادى من الحضارة وتغيرها (٣) .

---

(١) د . الفاروق زكي يونس – علم الا جتماع – الا سس النظرية و اساليب التطبيق القاهرة ١٩٧٢ ص ١٤٢ .

(٢) د . محمد حسن عبد الباسط – التنمية الا جتماعية – معهد للبحوث و الدراسات العربية – جامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٧٠ ص ٩٣ .

(3) T B Bottomore, op, cite. p. 296

ان مفهوم الحضا ة Culture مفهوم واسع جدا . والحضارة ظاهرة عامة ظهرت في مختلف المجتمعات البشرية بغض النظر عن درجة تخلفها او تطورها . وقد وضعت تعاريف مختلف لها الا ان تعريف تايلر T.B. Tylor يعتبر من افضل التعاريف الكلاسيكية ، حيث عرفها في مؤلفة « الحضارة البدائية » عام ١٨٧١ بانها « ذلك الكل المعقد الذى يشمل المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعادات والتقاليد والقدرات التي يكتسبها الانسان باعتباره عضواً في المجتمع » .

Un tout complexe qui inclut les connaissances les croyances. L'art, La morale, les lois, les coutumes et toutes autres dispositions et habitudes acquises par L' homme en tant que member d'une societe (١)

وتشمل الحضارة النظم الاجتماعية المختلفة وانماط القيم والسلوك والنشاطات الفنية والتكنولوجية . والحضارة مكتسبة وليست فطرية رغم ان الفرد او الجماعة لهما الخيار بين عدة حضارات بل ولهما القدرة على توجيه الحضارة وتحديد مسارها . فالحضارة تعني نمط الحياة لشعب ما ، والمجتمع عبارة عن مجموعة افراد او جماعات منظمة تخضع لنمط حضارى معين .

اما الثقافة Education فتعني مايتعلمه الفرد او الجماعة وما يكتسبه من معارف وخبرات راقية تؤدى الى سعة الافق الفكرى وتصبح شخصية الحاصل على هذا النوع من المعرفة اكثر مرونة واكثر استعدادا لخدمة المجتمع وتطويره عن طريق ما يكتسبه من ثقافة او تخصص في مجال معين من مجالات المعرفة (٢) فالثقافة اضيق نطاقا من الحضارة وهي تقتصر على الجوانب الفكرية المعنوية دون المادية .

---

(١) M J Herskovitts, les Bases De L'Anthropologie culturelle,sPayot, Paris, 1967, p 5

(٢) د . قيس النورى – طبيعة المجتمع البشرى في ضوء الا نثروبولوجيا الا جتماعية الجزء الثاني – مطبعة الا دب في النجف – العراق ١٩٧٢ ص ٢١٥ .

بينما تشمل الحضارة الجوانب المادية والمعنوية معا . فاستخدام السيارة مثلا يشكل ظاهرة حضارية الا ان فن قيادتها يتطلب مهارة وثقافة خاصة ، وكذلك السينما قد تعرض افلاما لحضارات شعوب مختلفة الا ان استخدام جهاز السينما يتطلب حدا معينا من التقدم الحضارى ، اى يتطلب ثقافة .

اما المدنية Civilisation فهي تبرز في المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا ويظهر فيها تخصص دقيق في العمل ، اى عندما يصل المجتمع او الجماعة الى درجة عالية من التطور الحضارى والثقافي الذى يساعد على اكتشاف واستخدام الوسائل العلمية والتكنو لوجية على نطاق واسع فهي اذن تمثل درجة متطورة من الحضارة والمدنية تعني الاستقرار وازدياد الكثافة السكانية ، وظهور الاعمال الفنية التي تتطلب خبرة ومهارة فنية عالية (١) .

التغير الحضارى والتغير الاجتماعـي

والتغير الحضارى يعني تغير الظواهر الحضارية مثل المعرفة والفن والفكر والعقيدة والقانون والاخلاق وهو عملية موازنة بين النظم الاجتماعية القائمة وحاجات الجماعة المستجدة وتحافظ على كيان المجتمع . وهو حقيقة منطقية وتاريخية . حقيقة منطقية ، لان كل فرد ينشأ متشربا بحضارة امته وقيمها ومطبوعا بطابعها . اما كونها حقيقة تاريخية فهو اختلافها من حيث الزمان والمكان . والتغير الحضارى ليس مجرد اضافة ميكانيكية او حذف بسيط لبعض السمات الحضارية وانما يعني التوفيق بين حضارة المجتمع والاحتياجات المستجدة التي تدفع الى تغيير كافة السمات الحضارية في المجتمع Acculturation (٢) او بعض منها . فالتغير الحضارى ، اذن قد يشمل مختلف جوانب المجتمع او بعضاً منها فقط ، وقد يكمن استخدام التحاضر Acculturation في حالة التغير الشامل والتغير الحضارى Changement Culturel الذى قد يشمل جانبا واحدا فقط من الجوانب الحضارية بالتغيير ..

---

(1) JulianH Stgrard, Theory of culture change, University of Ilinois Prese, U S A 1972, 128

(2) M J Herakovits, op, cite, p 218

اما التغيير الاجتماعي ، فهو يعني التحول الذى يقع في التنظيم الاجتماعي ، سواء في تركيبه وبنائه ام في وظائفه ، اى هو كل ما يطرأ من تغيير على نمط الحياة المتعارف عليها . وهذا يعني ان التغيير الاجتماعي جزء من التغيير الحضارى الذى هو اوسع نطاقا واكثر شمولا (١) وان كان هناك تداخل وارتباط بين التغيير الحضارى والتغيير الاجتماعي وقد تكون عملية الارتباط هذه بطيئة او سريعة ، تطورية او ثورية ، ويعني التغيير الاجتماعي عملية الصيرورة الى وضع وضع يختلف عن الوضع السابق الذى كانت عليه الظواهر الاجتماعية . اى انه التعديلات التي تحدث مثلا في معدلات الزيادة او النقصان في السكان ، مما قد تنعكس اثاره في الحياة الاجتماعية وتبدو ونتائجه ظاهرة في الحياة الاسرية والزوجية والعمل . وقد يؤدى اكتشاف الموارد الطبيعية كالبترول في مجتمع زراعي او بدوى الى الى تحوله السريع من مجتمع متخلف الى مجتمع نام ، يعتمد نشاطه التغير ويؤدى الى اقامة بعض الصناعات .

وقد يبدو هذا الفصل بين ماهو تغير حضارى وما هو تغير اجتماعي فصلا تعسفيا ، على اساس ان المجتمع او العناصر البشرية منه تكون مجموعات من العلاقات المتبادلة او نماذج مختلفة من التفاعل الاجتماعي لتحقيق اهداف مشتركة والحضارة بمظاهرها المادية والفكرية والروحية تعد ثمرة هذه العلاقات وهذا التفاعل ، الا ان هذا الفصل بين ماهو تغير حضارى وتغير اجتماعي انما يتم لتيسير الدراسة العلمية اى الفصل بين النظم الاجتماعية ومظاهرها المادية وانتاجها الفكرى رغم مابينها من اتصال وتأثير متبادل تفرضه الوحدة البنائية في المجتمع والمكونة من جماعات وعلاقات متداخلة ومتفاعلة . فالتغير الذى يطرأ على جزء من نظام او في النظام كله يؤثر في النظم الاجتماعية الاخرى مما يؤدى الى تغير في بناء المجتمع ككل (٢) .

---

(١) محي الدين صابر – التغيير الحضارى وتنمية المجتمع – القاهرة ١٩٦٢ ص ٦٣ .

(٢) د . احمد ابو زيد – البناء الا جتماعي – الجزء الا ول – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٥ ص. ٢٦٨ .

والتغيير يعتبر من الظواهر البشرية المتصلة بحضارة المجتمع وثقافة سكانه لذا فأن التغييرات الحضارية تتضمن بالضرورة تغييرات اجتماعية . اما التغيير الاجتماعي فيقتصر على تعديل او تغيير نسيج العلاقات الاجتماعية الكامنة في البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية (١) .

اما ضبط التغيير فيمكن ان يتم عن طريق التخطيط الاجتماعي حيث ان التخطيط قادر على تنمية وترسيخ مجموعة جديدة من النظم الاجتماعية تتطلب تحولا كليا للمجتمع ، اى تكيفا ماديا وعقليا وروحيا للانسان . وهذا يعتمد قدرة المجتمع على التحول الكامل . والتخطيط يكون شاملا ومتكاملا في المجتمعات الاشتراكية وجزئيا وقائيا في المجتمعات الرأسمالية (٢) .

وتؤثر حضارة المجتمع ودرجة تطورها تأثيرا اساسيا في مدى تقبل الافراد والجماعات لانتشار الانماط والاساليب المحدثة للتغيير الاجتماعي وتؤثر في سرعة التغير . فالمجتمعات التقليدية التي يسودها الفقر والجهل وتنتشر فيها الامية والمرض تعمل على مقاومة التغيير وترفضه ، وتميل الى الاستقرار ، بل وحتى النكوص الى الوراء ، نظرا لان الماضي يمثل لديها العصر الذهبي . بينما تتقبل المجتمعات الحديثة والمفتوحة ظاهرة التغير وتقبل به عليه وتتبعه بوثبات متتابعة .

ونظرا لاختلاف درجة التقبل باختلاف المجتمعات واختلاف حضاراتها وبسبب تباين درجة عزلتها او قداسة تراثها او شكل بنائها السكاني والطبقي وتفاوت اساليب النقل والاتصال فلابد أن يظهر تباين واضح بين الانماط الحضارية المادية والانماط اللامادية المترتبةعليها . الامر الذى يؤدى الى ظهور مايسمى بالتلكؤ او التخلف الحضارى الذى اشار اليه وليم اوكبرن W. Ogburn حيث بين ان التغيير الحضارى المادى يسبق التغير اللامادى من حضارة المجتمع . ومن هنا كانت تسعى الجماعات المستغلة لشعوب العالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا الى

---

(١) احمد عبد المنعم نور – الحضارة والتحضر – مكتبةذالقاهرة الحديثة ١٩٧٠ ص ٤٦ .

(٢) حجازى محمد فؤاد – التغير الا جتماعي – مكتبة وهبة القاهرة ٩٧٤ ص ١١٦ .

الحفاظ على التخلف الحضارى في تلك الاقطار لكي تتمكن من استمرارها في الاستحواذ على المواد الاولية التي تنتفع بها وتستمر البلدان المستغلة او بلدان العالم الثالث بالتزود بما تحتاجه من المواد الاستهلاكية منها الامر الذى يؤدى حدوث تغيرات اجتماعية سطحية ومحدودة لاتؤثر كثيرا في العقلية او العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية . كما تعمل البلدان المتقدمة على تلقين المعرفة الى جانب غرس الفكر المتحيز للقديم وللانتماءات المحلية او القبلية وعدم تهيئة الامكانات والتسهيلات التي تؤدى الى الخلق او الابداع وبذلك تتمكن من السيطرة اقتصاديا وثقافيا اضافة لما يترتب على استيراد المواد الاستهلاكية والوسائل التكنولوجية من اهدار مادى بسبب عدم تهيبة الاسس المادية التي تجعلها تتناسب مع ظروف وامكانات بلدان العالم الثالث .

نظريات التغيير الاجتماعـــي

لقد ظهرت فلسفة التغيير منذ عصور قديمة وقد تجسدت في نظرية « الصيرورة » لدى الفيلسوف الاغريقي القديم هيراقليطس الذي كان يرى في الصراع والتغيير حقيقة اجتماعية اولية .

ان عملية التغيير الاجتماعي لم تكن عملية طارئة تستحدثها ظروف خاصة او تستدعيها اجتهادات شخصية وانما هي عملية حية تتفاعل فيها المكونات الاجتماعية وتوجهها نوازع التطور وتتحرك فيها عوامل النمو الاجتماعي استجابة لمتطلبات الواقع وطموح الافراد وطبيعة التطور ، وان عملية التغيير الاجتماعي في هذا الاطار عملية مستمرة تمر بها الشعوب وتتعرض في دائرتها كل الضوابط الاجتماعية الى تغيير يتناول القيم السائدة والتقاليد المتبعة والاشكال السلوكية .

ومن الطبيعي ان تختلف هذه العوامل باختلاف المجتمعات وطبيعة تكوينها وخصائص واقعها القومي والديني والاجتماعي . وقد مرت الامة العربية خلال مسيرتها الطويلة باحوال متباينة واطوار اجتماعية مختلفة تعرضت لتبدلات حضارية كبيرة كانت اوضحها حركة الدعوة الاسلامية التي وجهت الامة

وجهة جديدة وحددت لمسيرتها ملامح تتناسب مع هذه المرحلة وقد شهد المجتمع بعدها حركة تغيير واسعة تناولت الواقع وقيمه والتقاليد وأساليبها والسلوك وانماطه وظلت عوامل التغيير فاعلة في حركة المجتمع وبقيت اسباب التأثير تتسع في كل مجال بعد ان بدأ المجتمع يدخل في اطواره الجديدة وبدأت اوضاعه الاجتماعية تتحدد في ظل ظروفه الجديدة واحواله السائدة ولابد ان يعالج علماء الاجتماع الواقع العربي ومراحل التغيير التي تعرض لها في دراساتهم ويولونها العناية التي تستحقها لان الدراسات الاجتماعية المعاصرة لم تلتفت الى هذا الميدان ولم تدخل في حسابها حركة المجتمع العربي وحركة التغيير التي مربها حتى اكتملت صورته وفق الاشكال والظروف الاجتماعية التي احاطت به ، واذا قدر لابن خلدون ، المفكر العربي ، ان يبرز في هذا المجال فأن ذلك لا يعني ان الامة لم تنجب غير ابن خلدون في تاريخها البعيد ، لان المنطق يحتم وجود مثل هذه التوجهات في البناء التكويني للامة وفي ثنايا بنائها الاجتماعي الدى تعرض لامثال هذا التغيير ولكن الدراسات الاجتماعية انصرفت الى هذا المفكر العربي بعد شهرته وتركيز الدراسات عليه . وان الدوافع تدعونا الى العودة الى تراث الامة للتفتيش عن المفكرين الآخرين الذين وجهوا جهودهم الى مثل هذه الدراسات او ضمنوا اسفارهم بعض الملامح المتميزة لعلم الاجتماع .

ومع هذا فاننا سنشير الى اهم النظريات التي عرضت للتغيير الاجتماعي من خلال الدراسات الحديثة .

ومنذ تلك الفترة استرعت ظاهرة التغيير انتباه الفلاسفة والمفكرين وظهرت بينهم اراء ونظريات حاولوا ان يفسروا من خلالها طبيعة التغيير ومسيرته واتجاهاته وعوامله .

١ — نظريات التغيير الدائرى — Les theories cycliqus

ويعتقد اصحابها ان التغيير الاجتماعي يسير في دورات ، فالدول تنشأ وتنمو ثم تتفكك وتنحل . وفي كل مرحلة يظهر تغير في المجتمع ونظمه واخلاقه

وعاداته . ويعتبر العلامة العربي ابن خلدون رائد هذا الاتجاه فقد تحدث عن مرور الدولة بادوار متعاقبة ، تبدأ بمرحلة النشؤ والتكوين اى دور البداوه والعصبية القبلية ، ثم مرحلة النضج والاكتمال ، حيث يستبد الحكام ثم مرحلة الهرم والشيخوخة ثم التفكك والانحلال بسبب ظهور عوامل التفسخ والتفكك . وقد اعتمد ابن خلدون في نظريته هذه على احوال الدولة العربية التي درس تاريخها ووقف على احوالها وحدد مواقف الضعف فيها .

كما اكد الايطالي فيكو Vico على ان الشعوب تمر في تطورها بثلاثة اطوار متعاقبة لتعود الاطوار نفسها من حيث بدأت . اى انه يشبه التغير بالدائرة المفرغة حيث ترتبط نهاية محيطها في بدايته . فالحياة تنتقل من المرحلة الدينية الى المرحلة البطولية ثم الى المرحلة الانسانية وفي الطور الاول تكون السلطة في المجتمع بايدى رجال الدين ثم تنتقل في الطور الثاني الى الابطال فتظهر الروح الارستقراطية وفي الطور الاخير تظهر الحريات السياسية والمعرفة العلمية (١) وقد استمد دورته من المجتمعات الغربية التي انتقلت من عصر الالياذة والاوديسة الى عصر الفروسية والاقطاع والبرجوازية الارستقراطية ثم الى عصر الحرية الفكرية والفلسفة الانسانيـــة .

اما باريتو Pareto فقد تحدث عن دورة النخبة La circulation des elites في مؤلفه « العقل والمجتمع Mind and Society وفسر التاريخ معتبرا ان كل تغيير اجتماعي سببه الصراع او الحرب التي تنتصر فيها النخبة المتميزة بخصائصها الوراثية على غيرها من الفئات الاجتماعية الاخرى ، وقد استمد اسسها من النظريات العنصرية مستندا في ذلك على امثلة من المجتمع الروماني القديم ومتجاهلا الديمقراطيات المعاصرة (٢) .

---

(1) Gaston Bouthou), Histoire de la sociologie P.U.F. Paris, 1961, P 37

(2) T B Bottomore op cite, p 301

٢ – نظريات التغيير نحو التقدم

لقد ظهرت النظريات التي ترفض الفكر التقليدى في استقرار الاوضاع القائمة واعتبرت الاوضاع الاجتماعية تتميز بالتغيير والتقدم . وقد ظهرت هذه الافكار بعد التحرر من الضغط الثيولوجي الذى مارسه الفكر الكنسي طوال القرون الوسطى ، وكان تزاوج الفكر الغربي مع الفكر العربي الاسلامي بما تضمنه من مفاهيم تطويرية مصدر تحول فكرى ارتكز على ايديولوجية جديدة ادت الى تطوير الانماط السلوكية والعلاقات الاجتماعية ، اضافة الى اثر التقدم العلمي والتكنولوجي في العلوم الطبيعية في عصر النهضة ، الامر الذى ادى الى ظهور حركات اجتماعية اصلاحية ، تسعى الى تحقيق نظام اجتماعي افضل ، كما ساعد ذلك على ظهور النزعة الفلسفية والادبية والاجتماعية التي تميزت بالروح النقدية للفكر التقليدى .

وقد دعا ديكارت Decartes الى التحرر من اوهام الماضي ، الامر الذى أدى الى ظهور عدة اتجاهات فكرية تمثلت في العديد من المفكرين مثل الفرنسي تركو Turgot الذى تأثر بالفيزيوقراطيين وآمن بوحدة الجنس البشرى ، واعتقد بأن الكون يسير وفق نظام طبيعي وان اختلفت التجربة الانسانية والنظم الاجتماعية والانجازات العلمية باختلاف العوامل الطبيعية والوراثية . واعتبر التطور التاريخي متسلسلا ويرتبط حاضره بماضيه . واكد اهمية الاتصال الحضارى بين الشعوب وظهرت النظريات الخطية .

نظريات التغيير الخطي Les theories Lineaires

وقد برز في هذا الاتجاه كوندرسيه Coniorcet الذى اعتبر الثورة الفرنسية نقطة تحول في تاريخ المجتمعات الغربية ، وتوقع ان تسود في هذه المرحلة المساواة وتكافؤ الفرص ويزداد التماسك بين الفرد والمجتمع ، ويزداد التفاهم بين الدول وتترى حصيلة المجتمع من العلم والمعرفة . وفي القرن التاسع عشر ظهرت فكرة ضرورة انشاء علم جديد لدى المفكر الفرنسي سان سيمون Saint-Simon هو علم السياسة ليقود اجراءات الاصلاح

الاجتماعي ويضع الاسس العلمية لاعادة تنظيم المجتمع . ثم ظهر علم الاجتماع على يد الفيلسوف الوضعي اوكست كونت Auguste Comte الذى حاول ان يضع قانونا لتقدم الفكر البشرى عرف بقانون الاطوار الثلاثة ، حيث ينتقل الفكر البشرى من مرحلة التفسير الاسطورى واللاهوتي الى مرحلة التفسير الفلسفي الميتافيزيقي (١) لينتهي بمرحلة التفسير الوضعي العلمي وهو اساس التقدم التكنولوجي .

وهكذا يظهر الدور الهام الذى لعبته نظريات التغيير الكلاسيكية وقد تزايد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين اهتمام الباحثين بايجاد نظرية تفسير التغيرات الاجتماعية وقوانين نشاط الجماعات وقد برزت اتجاهـــات متعددة منهـا :

١ – التطور الذاتـــي

ويستند هذا الاتجاه في التغيير الاجتماعي الى عوامل داخلية في النظام الاجتماعي اى ان كل نظام اجتماعي يحمل بين طياته عوامل تغيره ، وبرز في هذا الاتجاه هربرت سبنر H.Spencer الذى فسر التغيير الاجتماعي في ضوء نظريات التطور البيولوجي ، وطبق قوانين علم الاحياء على مظاهر النشاط البشرى والتغيير في البناء الاجتماعي . وشبه المجتمع بالكائن الحي الذى يبدأ بسيطا متجانسا ، ثم يتطور شيئا فشيئاً ويتجه نحو التعقيد واللاتجانس ، ويخضع لقانون التطور : النشوء الارتقاء ثم الانحلال والفناء . فالمجتمع ينمو ويتطور ويؤدى تطوره هذا الى تخصصه وتعقيده ثم يدخل مرحلة الانحلال والفناء في حركة خطية (٢) .

اما دوركايم Durkheim فقد فسر التغيير على اساس الانتقال من درجة اقل الى درجة اعلى من التخصص ، ولقد ميز بين نموذجين ، الاول يستند على

---

(1) Wilbert Moore and Robert Cook, reading on social change, prentice-hall, inc New Jersey 1967-p 76

(2) T B. Bottomore., op. cite, p. 299

التضامن الآلي والتماسك الميكانيكي ، وهذا يمثل المجتمعات المحلية التي يكون تخصصها بسيطا ومحددا ، ويرتبط الافراد من خلال اندماجهم في الجماعات الاولية ، كالعائلة الممتدة والطائفة الدينية . اما الثاني فيمثل المجتمع المتقدم ويزداد فيه التخصص الوظيفي وتقسيم العمل والتماسك العضوي (١) .

اما العالم الامريكي لسلي وايت ، L.white فيوضح في ان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة تؤدى الى احداث التغيير الشامل ، او ثورة في البناء الاجتماعي مثل الثورة الزراعية ، التي تبعتها فترة جمود نسبي في الاضاع الاجتماعية حتى ظهرت طاقة الوقود والبخار ثم الكهرباء والطاقة الذرية وما احدثته من تغييرات جذرية في المجتمع والحياة الاجتماعية ، وهكذا يستمر التغيير بشكل خطي (٢) .

٢ — نظرية التوازن

يعتقد العلاقة الامريكي اوكبرن W. Ogburn بوجود توازن بين الجوانب المادية واللامادية في الحضارة والتغيير يبدأ في الجانب المادى منها ، بسبب الاختراعات والاكتشافات العلمية التي تستخدم في ميادين الزراعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة . وينعكس اثر ذلك في الاتجاهات القائمة لدى الافراد والجماعات . وقد يظهر التباين او التلكؤ بين الاستخدامات التكنولوجية وبين ما يسود المجتمع من مظاهر سلوكية وقيم مختلفة ، الامر الذى يؤدى الى ظهور الفجوة بين الجانبين decalaqe culturel وقد تتسع هذه الفجوة كثيرا فتؤدى الى فقدان التوازن بين التكنولوجيا المستخدمة والبيئة الحضارية التقليدية (٣) .

---

(1) Jean Duvignaud, Durkheim, savie son Oeuvre. P.U.F. Paris, 1965 p. 23-25

(٢) : د . احمد الخشاب التغيير الا جتماعي — القاهرة ١٩٧١ ص ٤٢ .

(3) T.B. Betromore, op. cite. p. 296

الا ان سوروكن يختلف برأية مع اوكبرن ، ويعتقد ان الجانب الروحي والايديولوجي يسبق في التغيير الجانب المادى وعلى هذا يفسر سوروكن sorokin انتشار الديانات التبشيرية العالمية كالبوذية والمسيحية والاسلام وانتشار الايديولوجية الاشتراكية والتنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث ، الامر الذى ينعكس اثره في الجانب المادى من الحضارة . الا ان التباين بين تغيير الجانبين نسبي ، حيث لايمكن فصل عملية التغيير الحضارى بسبب تكاملها . ويقترب سوروكن من نظرية التغيير الدائرية وان كان لا يتجاهل التغيير الخطي (١) .

اما ولبرت مور ، فيؤمن باستمرارية التغيير وتتابعه ، ويعتقد بكونه سريعا في المجتمعات الحديثة وبطيئا في المجتمعات التقليدية بسبب مايسود الاولى من توتر وقلق (٢) .

٣ — التفسير المادى للتغيير

تفسر النظرية المادية التاريخية حركة المجتمع وتغير القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية . وتعتبر تغيير طريقة الانتاج اساسا للتغيير الاجتماعي والنظام القائم فيه .

ان تغيير علاقات الانتاج يؤدى الى تناقض وصراع بين القوى المادية للانتاج والعلاقات التي ترتكز عليها ، الامر الذى يؤدى الى حدوث الثورة الاجتماعية فتؤدى الى تغيير القاعدة الاقتصادية l'infrastructure economique والذى ينعكس عنه تغيير في البناء الفوقي كله (٣) وهكذا ينتقل المجتمع من مرحلة الى اخرى ويتطور الفكر بسبب تطور القوى الانتاجية ومايظهر من تناقض فيما بينها . فقد كانت المجتمعات ترتكز على الملكية الجماعية ثم انتقلت الى مرحلة العبودية فتبلور النظام الاقطاعي ثم ظهرت المصانع ونشأ بناء اجتماعي برجوازى .

---

(1) Ibid; P. 301

(2) Wilbert Moore, op. cite, p. 91.

(3) Gaston Bouthoul, op. cite, p. 63-65

وتتألف القوى الانتاجية من القوى المادية واساليب الانتاج والاطر الاجتماعية التي تنبثق عن الروابط والعلاقات القائمة بين نظم الانتاج والبناء الاجتماعي والحضارى ، اى اللغة والقانون والمعرفة والفن والايديولوجية ، اى البناء البناء الفوقي الذى يحدد الوضع الاجتماعي .

٤ ـ التغير والزعامة

يعتقد ماكس فيبر Max Weber بوجود فترات تحول اجتماعي بسبب وجود بعض العباقرة ، وفي فترات الضعف الاقتصادى والسياسي والاجتماعي والديني يبرز بطل يتميز بصفات نادرة الكارزما Le Charisme ليحل الخلافات على اساس الوحي والالهام والذي يتمكن بسبب صفاته تلك ان يحقق التغيير (١) .

ولو حاولنا ان نطبق نظرية معينة على التغيير الحضارى والاجتماعي في بلدان العالم الثالث لتعذر ذلك ، حيث ان لكل مجتمع ظروفه وخصوصيته التاريخية والاجتماعية وهي بمجموعها تختلف من جهة عن ظروف المجتمعات التي انبثقت فيها تلك النظريات ، كما انها تختلف بعضها عن البعض الاخر بطبيعة ظروفها وشكل تراثها الحضارى الذى تتحدد من خلاله عوامل التغيير .

انواع التغـــيير

اختلفت انواع التغيير باختلاف المجتمعات البشرية واختلاف ظروفها وقد يكون التغيير تلقائيا وتدريجيا كما قد يكون منظما او موجها وسريعا ونستطيع ان نوجز اشكاله بمايلي :

---

(١) Julien FREUND, Sceiologie de Max Weber P.U.F. Paris 1968–p. 211–214

١ – التغيير التلقائـي

ويتم هذا النوع بشكل طبيعي وتدريجي وهو ليس مقاداً او موجهاً وانما يتبناه الافراد والجماعات بشكل تلقائي بسبب الاحتكاك والاتصال الحضارى مع المجتمعات والحضارات الاخرى .

٢ – التغيير المنظـم

وهو الذى يجبر عليه الافراد او الجماعات لصالح جماعة معينة هي الجماعة المسيطرة ، اى انه يفرض على تلك الجماعة بشكل ينسجم وحاجات الجماعـة المستغلـة . (كسر الغين)

٣ – التغيير المخطط والموجـه :

وهو الذى يطلب بموجبه الى الافراد والجماعات تغيير ظروفهم الحضارية والاجتماعية ويوجب هذا النوع من التغيير وضع مسبق لقوانين وخطط محددة تنفذ وفق ايديولوجية خاصة . وهدا النوع الاخير هو الذى اتجهت اليه اغلـب المجتمعات المتحرة في العالم الثالث حديثا .

اما اسباب التغيير فقد تكون عوامل خارجية بحكم تأثير الاتصال والاحتكاك الحضارى وقد تكون عوامل داخلية (ثورة) او بسبب تقدم الوسائل التكنولوجية وغير ذلك من العوامل الاخرى .

والحضارة تحافظ على جوانب معينة منها بحكم تأثير السمات الحضارية المتمثلة في وحدة اللغة والمعتقدات والعادات والتقاليد والممارسات المشتركة بين اعضاء المجتمع وفئاته المختلفة والمعبرة عن وحدته وطابعه المميز . اما الجوانب التي تخضع للتغيير بشكل اساسي فهي اساليب العمل ونمط التفكير وانواع النشاط المختلفة وهذه تخضع للتغيير بحكم تأثرها بعامل او اكثر من العوامل الايكولوجية والايديولوجية والحروب والثورات والاتصالات الفكرية والعوامل التكنولوجية ونمو الوعي والشعور بالنوع والمصالح المشتركة . كما قد تظهـر

اختلافات حضارية في المجتمع الواحد بسبب الاختلافات الاجتماعية والمهنية والفنية مما يؤدى الى ظهور التباين في الانماط السلوكية .

ويمكن قياس التغيير لفترة زمنية محددة ، ومن اجل الحصول على بيانات عن العلاقة بين التغيير الحضارى والاجتماعي وبين التحرر والاستقلال الوطني لابد من دراسة شاملة للعلاقات الاجتماعية بما تتضمنه من علاقات يسندها المجتمع واخرى يرفضها باعتبارها لاتنسجم مع المعايير والقيم المتفق عليها .

الفصل الثانـــي
الحضارة والتحول الاجتماعـــــي
في دول العالم الثالـــــــــــث

ان دراسة دول العالم الثالث من الناحية الحضارية والاجتماعية تحتل اهمية خاصة في هذه المرحلة المهمة التي تمر بها ، مرحلة التحولات الحضارية والاجتماعية من مجتمعات تقليدية زراعية تابعة لمجتمعات اخرى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا الى مجتمعات متحررة ومتطورة .

لقد خضعت دول العالم الثالث في مراحل تطورها الاقتصادى والاجتماعي الاولى بشكل او بآخر لسيطرة الدول المتقدمة ، الامر الذى اثر على حريتها الاقتصادية والسياسية وزاد من تخلفها الحضارى والاجتماعي ووضعها في مركز التبعية للدول الصناعية الامر الذى زاد من سعة الفجوة بين الدول الصناعيـــة وبينهـــا .

فدول العالم الثالث اذن تستهدف اولا التحرر الوطني من الامبريالية وانشاء دول جديدة تواصل الكفاح من اجل التغيير والتنمية بكافة جوانبها .

ويشير الاستاذ موريس ديفرجيه Maurice Duverger الى ان النظام السياسي في بلدان العالم الثالث يعتمد على البناء الاقتصادى والاجتماعي ومستوى التنمية ونظام القيم والتقاليد الحضارية والايديولوجيات في كل دولة (١) ومن الطبيعي ان يؤدى نجاح حركات التحرر الوطني الى هدم النظام السياسي القديم وانشاء انظمة سياسية جديدة . ولكن التغير يكون شكليا اذا لم يبتعد النظام الجديد عن الدول المستغلة ويتخلص من التبعية ليتجه اتجاها اشتراكيا . والدول

---

(1) Maurice Duverger: Institutions Politiques p.U.F. Paris 1963 p. 387

الرأسمالية والامبريالية لاتكف عن محاولة افشال خطط التنمية والتغير الحضارى في دول العالم الثالث وذلك من خلال وسائل واساليب متعددة مثل تقوية سياسة التمييز العنصرى او الطائفي او غير ذلك . لذا تسعى دول العالم الثالث الى خلق الوعي القومي او الوطني لدى شعوبها ووضع نوع من التنظيم او الوحدة فيما بينها لتحقيق التنمية والتغيير عن طريق ايديولوجية خاصة بها فالدول العربية تسعى الى تحقيق التضامن بين شعبها لانها تعتقد ان للوحدة اولوية خاصة لكونها تشكل القاعدة الصلبة للمجتمع العربي الموحد والاطار الملموس الذى يعبر عن حقيقة الوجود القومي من اجل توثيق الايديولوجية المحددة ولهذا كان شعار الوحدة شعارا قوميا عريقا تجسد عند كل امة ، وتحددت معالمه عند كل انفراج قومي اصيل لانها تمثل الرد القومي امام التحديات والمجابهة الحاسمة في وجه التخلف والصورة الرائدة لتحقيق التنمية والتغيير .

وقد اكد مؤتمر الجزائر لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز عام ١٩٧٣ ان العالم ينقسم الى دول غنية واخرى فقيرة ، وان الاستقلال السياسي هو عبارة عن وهم اذا لم يصاحبه استقلال اقتصادى (١) .

وكان لدول عدم الانحياز الفضل الاكبر في انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة عام ١٩٧٤ والتي تبنت اعلاناً خاصاً باقامة نظام اقتصادى دولي جديد يحترم مبدأ السيادة الدائمة لكل دولة على ثرواتها الطبيعية واستغلالها بالطرق الملائمة بما فيها التأميم وعدم الخضوع للضغوط الاقتصادية والسياسية . ولابد من ان يصبح التحرر الحضارى والاجتماعي والثقافي في قمة اهتمامات دول العالم الثالث في هذه المرحلة .

---

(١) د . محمد يوسف علوان – مراجعة كتاب العلاقات الدولية للعالم الثالث .

Edmond Jouve. Relation internationeles du Tiers Monde, Paris, Berger-Lerault 1976

ادموند جوف

مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت – العدد الثاني – السنة السادسة – تموز ١٩٧٨ ص ١١٩

ان حركة الاستقلال الوطني كانت ملازمة لعملية التغيير الحضارى والاجتماعي الذى صاحب نقل الافكار الثورية وان العلاقة بين التحرر والتغيير علاقة متبادلة ، اى ان كل طرف فيها يمثل السبب والنتيجة لتأثير الاخر .

لقد حرصت الدول الاستعمارية طوال الفترة التي سيطرت فيها على المناطق المتخلفة على ادماج تلك المناطق في البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً وعلى تبعيتها لها وذلك عن طريق تخصص البلاد المستعمرة في انتاج المواد الاولية الزراعية منها والاستخراجية ، على ان تقوم بتصديرها الى اسواق الدول المتقدمة لغرض تصنيعها ومن ثم استيرادها على شكل سلع استهلاكية من قبل اسواق الدول المتخلفة ولايخفى ان هذا النظام يعيق عملية التغيير الحضارى والاجتماعي بسبب حفاظه على الاساليب البدائية في الانتاج وابقاء القيم المتخلفة ، كما انه يؤدى الى ان يخضع اقتصاد البلدان النامية لتقلبات الاقتصاد العالمي بما يصاحبه من كساد او رواج ولاسيما تقلبات الاسعار العالمية للمواد الاولية وتقلبات اسعار العملة ، اضافة الى ان ذلك يؤدى الى ابقاء البناء الطبقي المعوق للتغيير . لذا فأن حركات التحرر السياسي حاولت ايقاظ الوعي القومي في تلك البلدان واوجدت التنظيمات السياسية التي تسعى الى تحقيق التحرر الاقتصادى والتغيير الاجتماعي وخلق ايديولوجيات خاصة ، الامر الذى ادى الى ان يطلق على هذه البلدان وجماهيرها مصطلح (الصحوة القومية) (١) .

وعملية التغيير هذه تحتاج الى دفعه قوية لكي تتمكن من تغيير المجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة النمو والتقدم ، اى اجراء التغيير الجذرى والشامل الذى يتناول الجوانب البنائية في المجتمع ، كما يتناول الجوانب الوظيفية فيه ، ولايمكن تحقيق ذلك دون انهاء مختلف صور التبعية السياسية والاجتماعية والثقافية . فالتغيير الحضارى والاجتماعي يبدأ بالاستقلال السياسي وتصفية الاوضاع الاستعمارية الاستغلالية وتجريد الطبقات المتميزة في المجتمع من نفوذها السياسي والاقتصادى والاجتماعي ثم نزع ملكية رؤوس الاموال الاجنبية وتأميم

---

(١) محمد حسن عبد الباسط – المصدر السابق ص ٧٩ .

وسائل الانتاج والغاء الطبقات المرتبطة مصالحها بالاستعمار ، وبعد ذلك يمكن التوجه الى ازالة معوقات التنمية والتغيير الاجتماعي مثل الامية والجهل والمرض .

ان التخلف الحضارى والاجتماعي يعد نتيجة طبيعية للتبعية والاستغلال الاجنبي . والتغيير لابد ان يشمل مختلف جوانب الحياة المادية والبشرية . كما لابد ان يشمل التغيير العادات والتقاليد والاتجاهات وانماط السلوك المختلفة بالشكل الذى يحقق رفع المستوى الاجتماعي في ظل ايديولوجية تترجم آمال الامة وطموحاتها . وهذا لايتم دون نشوب ثورة (تغيير حضارى) لاستحالة تغيير الاوضاع السياسية والاقتصادية والبناء الطبقي ونسف القيم بدون ذلك .

وبسبب ظروف وطبيعة دول العالم الثالث وماتحتاجه من تغيير شامل وسريع لابد ان ترتكز ستراتيجيات التغيير فيها على اساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون الاجتماعية بحيث توجه النشاط الاقتصادى نحو تحقيق اهداف اجتماعية عادلة تحقق التغيير الاجتماعي والتنمية المطلوبة وهذا يختلف عن البلاد الرأسمالية التي تتحقق فيها البرامج الاجتماعية نتيجة لما فيها من احزاب سياسية متعددة وما تظهر بينها من مساومات تعبر عن مصالح طبقية معينة في حين ان البناء الطبقي في بلدان العالم الثالث تختلف صورته .

فالبلدان النامية تحتاج لكي تنجز التغيير الاجتماعي الى ان يقوم بتأميم ثرواتها الطبيعية والغاء الاحتكارات الاجنبية وتوزيع الاراضي على جماهير الفلاحين البائسة وشن حملة شاملة لمحو الامية وتطبيق التعليم الالزامي والمجاني لكي يشمل كافة الفئات الاجتماعية ومختلف الطبقات وبهذا وحده يمكن التوصل الى القضاء على العقلية القبلية والروابط المحلية وتعزيز الشعور الوطني والقومي ،وان هذه المهام الكبرى والاساسية لايمكن لاية جهة اخرى عدا الدولة ان تنجزها .

وقد تعتبر مهمة محو الامية وتعليم الكبار من اهم الوسائل الفاعلة في هذا الميدان حيث يؤكد اغلب المختصين اهمية التعليم واثره في التغيير الاجتماعي . ويشير مارشال في مؤلفه (اصول الاقتصاد) الى ان المتعلمين من الناس

لايمكن ان يعيشوا فقراء لان العلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الانتاج وامكانية الخلق والابداع تساعد على تسخير كافة القوى الطبيعية ومصادرها للصالح الاجتماعي (١).

فالتعليم يعد وسيلة اساسية لتغيير المفاهيم الاجتماعية والقيم الحضارية والاتجاهات الفكرية التي تعيق عملية التغيير الاجتماعي حيث ان هنالك الكثير من العادات والتقاليد التي تشجع الانفاق المتزايد على الاستهلاك وتعيق الاستثمار ، كالميلاد والزواج والوفاة والاعياد واقتناء الحلي واكتناز الذهب . خصوصا بعد تدفق الهجرات السكانية من الريف الى المدن والتي سببها يعود الى انعدام التقدم وشدة البؤس الذى يعاني منه الريفيون فاتجهوا في مرحلة التغيير والانتقال الى المدن دون ان تكون مهيئة بعد لاستقبالهم واستيعابهم فيتكدسون في الاحياء الشعبية الفقيرة bidonvilles الامر الذى يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة والى انتقال العادات والانماط السلوكية الريفية الى المدينة وظهور الحضارات الفرعية sub-cultures في داخل الاطار الحضارى للمدينة بسبب عدم مقدرتهم على التكامل مع مجتمع المدينة الجديد وبسبب ما يسود بينهم من امية وجهل وفقر ولامبالاة وكسل واتكالية (٢).

---

(١) : محمد حسن عبد الباسط – المصدر السابق ص ٢٤ .

(2) Lacoste, Yves, Les Pays sous-developpes, P.U.F. France 1960 P. 93

الفصل الثالـــث
الحضارة والتحول الاجتماعـي
في العـراق

لم يقتصر الاختلاف والتباين الحضارى بين المجموعتين الاساسيتين من الدول في العالم ، مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول التابعة (دول العالم الثالث) فحسب ، وانما امتد ليميز بين مجتمع واخر من مجموعة الدول التابعة ايضا . فالتخلف في هذه المجموعة من الدول ليس صفة مطلقة وانما يتحدد من خلال الظروف التاريخية والحضارية الخاصة بكل مجتمع منها ، وان اشتركت جميعها بخصائص عامة مشتركة مثل الاقتصاد الزراعي وانخفاض الدخل القومي والعصبية المستندة الى القبيلة او المحلة او العائلة او الدين وضعف الحراك الاجتماعي « Mobilite Sociale ».

ان نجاح حركات التحرر الوطني والقومي في الاقطار العربية صاحبتها حركة احياء التراث الحضارى العربي ، الامر الذى ادى الى التشبث بالحضارة القومية ودفع القادة والايديولوجيين الى الربط بين الدعوة الى التجديد الحضارى واحياء التراث الحضارى القومي الاصيل على حد سواء (١) .

ان المهمة الاساسية للتغيير في العراق والاقطار العربية عموما هي تغيير العقلية الاقطاعية العشائرية القديمة وكذلك تغيير العقلية البرجوازية الحديثة التي انتشرت في المدن . لذا فأن الاتجاه الذى تتبناه القوى الوطنية والقومية في تحرير الوطن من النفوذ الاستعمارى ، واستغلاله يقتضي الدفاع عن المصالح القومية

---

(١) د . الياس فرح – مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية وزارة الثقافة والعلوم – بغداد – ١٩٧٩ – ص ١٤٤

المشتركة وهذه البلدان تخضع لتأثير عاملين ، الاول يتمثل بالنظم التقليدية للبناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية الاولية ، والثاني يتمثل في تغيير العلاقات الانتاجية وتوسيع المدينة على اسس مخططة وصحيحة .

وفي اغلب بلدان العالم الثالث نجد ان الاستعمار قد ترك طابعه الحضارى والروحي ، فالفئة الاجتماعية المثقفة ، المتمثلة بالبرجوازية الصغيرة والمتوسطة تتحرر من التقاليد لكي تسقط من جديد في دائرة التأثيرات الثقافية والحضارية الغربية بسبب تأثير التقدم التكنولوجي في تلك البلدان .

ان مسألة التحرر الوطني بمختلف جوانبه اصبحت ضرورة بالغة الاهمية . والمثقفون لايمكنهم حل مشاكلهم من خلال احتلال المواقع الهامشية المرتبطة بالمجتمعات الغربية ، وأنما لابد من العودة الى المجتمع وخصوصيته للوصول الى تثبيت نظرية متخصصة تحقق طموحات الجماهير حيث ان لكل مجتمع خصوصياته الحضارية ، وتنعكس هذه الخصوصية في الفن والادب والدين والعلوم الانسانية . ان التشابه الحضارى في المجتمع العربي تطرحه القيم العامة المشتركة والنشاطات الاجتماعية تحت تأثير العوامل التأريخية والجغرافية والسياسية . فالحضارة القومية تتبلور مع ظهور الحركات التحررية ، ولابد من خلق الوحدة القومية الاجتماعية بتفتيت كل عناصر الاختلافات الثانوية لغرض خلق ايديولوجية تؤدى الى تحقيق المجتمع المستقل والمتطور .

ان حركات التحرر الوطني تتحدد بالايديولوجية القائمة في المجتمع اضافة الى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية حيث ان الخصوصية التاريخية والحضارية تؤثر في شكل وخصائص حركات التحرر والاستقلال الوطني . ففي بعض المجتمعات تصعد من نضال الجماهير ضد الاستعمار وفي البعض الآخر تعيقه (١) .

---

(1) Erassov, Les Conceptions de la culture dans L' ideologie nationaliste des pays en voie de develop pement in "Le Mouvement De Liberation Nationale, Moscou, p. 198-199

وفي هذا الفصل من الدراسة سنحاول دراسة الحضارة والتحول الاجتماعي في القطر العراقي باعتباره جزء من المجتمع العربي ، والذى كان مهدا لحضارات عريقة تعرض الى غزوات متعددة بسبب موقعة الجغرافي الستراتيجي وبسبب خصوبة تربته ووفرة ثرواته الطبيعية . وقد كان حتى عام ١٩٢٠ يشكل جزء من الامبراطورية العثمانية وكانت غالبية سكانه تحترف الزراعة حيث كان البدو (القبائل الرحل) يشكلون ٨ ٪ من سكانه . اما سكان القرى والارياف (العشائر) فنسبتهم ٨٠ ٪ ويشكل سكان المدن نسبة ١٢ ٪ فقط (١) . اى انه كان يمثل المجتمع العشائرى ببنائه وتركيبه وعلاقات سكانه كما ان الدولة العثمانية بحكم طبيعتها غير المتطورة لم تعمل على استثمار عائداتها من الريع الزراعي لتنمية المجتمع حضاريا واجتماعيا وكانت تحول دون قيام مؤسسات اجنبية منافسة لها في القطر ، الامر الذى زاد من عرقلة تطوره وابقائه على التخلف الاقتصادى والاجتماعي والحضارى .

لقد ارتكزت العلاقات الاجتماعية على النظام القبلي والروابط العشائرية . والعشيرة تتشكل من عدة افخاذ Lineages يرتبط اعضاؤها بصلة القرابة . اما القبيلة فهي اكثر اتساعا من العشيرة وتحتل مكانة اجتماعية كبيرة في المجتمع التقليدى وهي ذات مدلول سياسي وقانوني ولاتخضع الى سلطة اخرى . كما يؤكد النظام القبلي على التماسك الاجتماعي والتضامن بين الاعضاء ، ويتوقف ذلك على درجة الصلة والقرابة بينهم كما يتمثل في المثل القائل « انا واخي على ابن وانا وابن عمي على الغريب » وقد اكد ابن خلدون هذه الناحية وقوتها في المجتمع البدوى واطلق عليها تسمية روح القبيلة (٢) .

ان التأكيد على صلة القرابة والرحم اقتضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للحياة البدوية في الصحراء ، حيث كان الغزو المتبادل بين العشائر المختلفة يهدد

---

(١) صباح الدره – التطور الصناعي في العراق بغداد – ١٩٦٨ صفحة ٢

(2) Gaston Bouthoul, Traite de Sociologie Ieve Partis payot, paris, 1964. P. 204

امنهم واستقرارهم مما ادى الى توثيق علاقات الدفاع المشترك . وبعد ان استقرت تلك العشائر وامتهنت الزراعة بدلا من الرعي ترسخت تلك الروابط والقيم خصوصا بعد تشريع قانون نظام دعاوى – العشائر في عام ١٩٣٦ . الذى نظم حقوق وواجبات الافراد والافخاذ تجاه عشائرهم مثل الفصل ودفع الديه (١) حين نشوب النزاع بين عشيرتين .

ويتضامن افراد العشيرة كافة في حالة حدوث الافراح او المآتم ويشاركون في اجراء مراسيمها من ولائم او عراضات ويلزم الافخاذ كافة بدفع نفقاتها ، كل ذلك ادى الى تقوية التضامن والتكافل بين افخاذ العشيرة خاصة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى او الاجتماعي للعشيرة . وهكذا اتخذ البناء العشائرى شكلا هرميا يبدأ بالاسرة الصغيرة لينتهي بالعشيرة ، كما يتحدد المركز الاجتماعي للاسرة او الفرد حسب عراقة النسب ومدى مايملكه من تراث حضارى ، الامر الذى ادى الى التنافس بين الاسر مما ادى الى التفكك الداخلي في المجتمع العشائرى . ان انغلاق العشائر تجاه بعضها الاخر وانقساماتها وما يسودها من مثل وقيم روحية وعصبية عشائرية ادت الى اضعاف الوعي الوطني والطبقي .

ان هذا البناء الاجتماعي والتنظيم لم يمنع من ظهور بوادر للوعي والشعور القومي لدى الفئات الفلاحية عموما ، خصوصا لدى تلك الفئات التي ترتاد المدن وخاصة المدن المقدسة منها . وقد برز هذا الوعي واشتد وادى الى دفع تلك الفئات الى القيام بثورة عام ١٩٢٠ ضد البريطانيين حيث شارك فيها الفلاحون ورؤساء عشائرهم ورجال الدين واغلب الفئات الاجتماعية الاخرى باعتبارها ثورة ضد الاجنبي واتخذت شكل ثورة دينية (الجهاد) ضد غير المسلمين (البريطانيين) وكانت من العوامل التي بلورت الوعي لدى الفلاحين قبل تلك الفترة . اضافة الى تأثير حركة الوعي الفكرى بين الفئة المثقفة في العراق وفي الاقطار المجاورة قبيل

---

(١) الديه عبارة عن مبلغ من النقود وعدد من النساء والابقار يشارك في دفعها او استلامها افخاذ العشيرة كافة لفصل جريمة قتل بموجب العرف العشائرى .

الحرب العالمية الاولى ،ومما مهد لظهور هذا الوعي ايضا هو توزيع الاراضي الزراعية الاميرية « amirie » والتي كانت ملكا للدولة على بعض شيوخ العشائر لقاء قيامهم بجمع الضرائب من الفلاحين وتجنيدهم . ان هذا العامل ساعد على بلورة الوعي لدى الفلاحين الذى عبروا عنه اما بشكل سلبي اى تركهم الزراعة واتجاههم نحو المدن ، او مشاركتهم في الحركات الاجتماعية والانتفاضات وقد ادت تلك الحركات الاجتماعية الى حصول العراق على الاستقلال السياسي الشكلي ودخوله عضوا في عصبة الامم عام ١٩٢١ .

ان حصول العراق على استقلاله لايعني تطور مؤسساته الاجتماعية بسبب ارتباطه اقتصاديا وعسكريا واداريا وثقافيا ببريطانيا . وقد كان التغيير الاجتماعي فيه بطيئا جدا ، الامر الذى يدعونا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين ، نتطرق في الاول منهما الى الواقع الاجتماعي فيه قبل ثورة تموز ١٩٥٨ ونبحث في الثاني التطورات الحضارية والاجتماعية بعد تلك الفترة .

المبحث الاول

الواقع الحضارى والاجتماعي
في العراق
قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ترتبط العلاقات الاجتماعية في اى مجتمع ارتباطا وثيقا بطبيعة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في ذلك المجتمع . كما تؤثر علاقات الانتاج بشكل مباشر في تحديد مسار وسرعة التغيير الحضارى والاجتماعي في المجتمع . والمجتمع العراقي لايخرج عن هذه القاعدة . فقد أثر نظام الملكية وطبيعة العلاقات الانتاجية في المجتمع العراقي قبل ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية . ولابد من القول انه رغم هذه العلاقة المباشرة والارتباط الوثيق بين نظام الملكية وشكل العلاقات الاجتماعية الا ان سرعة التغيير في نظام الملكية يفوق سرعة تغيير العلاقات الاجتماعية بسبب كون العلاقات الاجتماعية تمثل العلاقات الانسانية التي تستند الى نسق من القيم والتقاليد الاجتماعية التي تخضع للتغيير بسرعة اقل من تلك التي تخضع لها التغييرات الاقتصادية .

لقد تميز القطر العراقي طيلة الفترات السابقة بكونه قطرا زراعيا وللسكان الزراعيين فيه دورا اقتصاديا – اجتماعيا شديد الاهمية نظرا لارتفاع نسبتهم الى السكان ولاهمية دور الزراعة في الاقتصاد القومي وارتكز التنظيم الاجتماعي بصفة عامة على رابطة القرابة والدم وقد زاد نمط الحياة التقليدية من شدة التشابه في شخصية افراده وصبهم في قوالب متشابهة بسبب الضغوط الاجتماعيةالمتمثلة بالعادات والتقاليد والدين والقوانيين وجعلهم يتقبلون ماالفوه من نظم اقتصادية واجتماعية لانها اصبحت جزء من حضارتهم ، الامر الذى ادى الى الثبات والسكون

بحكم استقرار الانماط الحضارية وبطء عملية التغيير والتنمية بحكم تأثير النسق القرابي والالتزام بقواعده وسلوكه (١) وساد الاعتقاد في تفوق الحياة البدائية التي يمكن تصويرها في ابسط صورها على انها نظرة تشاؤمية تعتقد ان المجتمع يسير عكسيا من حالة افضل في الماضي الى حالة اسوأ في الحاضر والمستقبل (٢) وقد دفعهم ذلك الى الى تقديس الماضي واعتباره عصرا ذهبياً .

لقد تميز التنظيم الاقتصادى والاجتماعي حتى ظهور النفط بسمات خاصة حيث كانت وحدات الانتاج الاقتصادى صغيرة وتراكمات رؤوس الاموال ضئيلة . اما الاراضي الزراعية فقد كانت اداة من ادوات التملك ، وبعد اكتشاف النفط وتغلغل النفوذ الاقتصادى والاستعمارى تحولت المنطقة الى مجتمعات شبه اقطاعية بسبب حاجة الاستعمار الى فئة يرتكز عليها ويحافظ على نفوذه الاقتصادى والعسكرى من خلالها الامر الذى ادى الى ظهور تناقضات ونزاعات في القطر العراقي ارتكزت على الاستغلال والسيطرة الاقتصادية لطبقة على اخرى .

وقد تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية فئة تملك النفوذ الاقتصادى والسياسي والاجتماعي الواسع لكونه من كبار ملاكي الاراضي الزراعية مقابل جمهور غفير من الفلاحين يعيشون في بؤس وجهل ، كما ظهرت طبقة تجارية نمت بسبب نمو التجارة الداخلية والتحولات والاجتماعية الحديدة .

وقدصاحب هذهالصورة للبناء الاقتصادى والاجنماعي الاعتماد على الوسائل الانتاجية البسيطة وغير المتطورة مما ادى الى انخفاض كبير في مدخولات الفلاحين وازدياد بؤسهم . الا انه لم يتبلور لديهم الوعي والشعور بتلك الاموال الاجتماعية البائسة بسبب انعدام تقسيم العمل فانعزلوا باهتاماتهم عن اهتمامات سكان المدن ، الامر الذى ساعد على تقبل الواقع والتمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية وعرقل عملية التغير الحضارى والاجتماعي (٣) .

---

(١) منصور كرم – التنمية الا جنماعية بين النظرية والتطبيق – الوعي العربي – القاهرة – ص ٢٥

(٢) ولبرت مور – المص[illegible]

(3) Piore Lapo ue, Les elaases Sociales, P.U.F PARIS, 1978, p.p 64–68.

بنية السكان الريفي في القطر العراقي
واوضاعهم الحضارية والاجتماعية

يمكن تحديد الفئات الاجتماعية في المجتمع الريفي العراقي استنادا الى المعايير التالية : شكل الملكية الزراعية ، طريقة الاستثمار الزراعي ، وعلاقات مالكي الارض بالفلاحين والعلاقات الانتاجية .

لقد كانت ملكية الارض الزراعية قبل سيطرة البريطانيين تعود الى القبيلة عموما (١) ، لذا لم يوجد تباين اقتصادى واجتماعي كبير بين الافراد والرؤساء في القبائل ، الا ان التطورات السياسية الهامة التي حدثت بعد الحرب العالمية الاولى وخصوصا بعد ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ حيث شارك الفلاحون ورؤساء عشائرهم بالثورة ضد البريطانيين وقد دفع هذا التحول السياسة البريطانية الى التفكير بخلق فئة اجتماعية ، تمدها بالنفوذ الاقتصادى والسياسي وتتمكن من خلالها ان تسيطر على المجتمع وثرواته الاقتصادية . وقد وجدت في رؤساء القبائل ، نظرا لما يملكونه من نفوذ اجتماعي بين عشائرهم خير ركيزة في ذلك . وعملت على خلق نظام شبه اقطاعي من خلال تمليك رؤساء العشائر الاراضي الزراعية ومدهم بالنفوذ السياسي عن طريق تعيينهم اعضاء في مجلس الامة وارتباطهم بكبار الموظفين في جهاز الدولة لكي تزداد سلطتهم وسيطرتهم على الفلاحين من ابناء القبيلة ، خصوصا بعد تشريع قانون تنظيم حقوق الاراضي المرقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمه Lizma عام ١٩٤٠ اللذين منحا ملكية الاراضي الزراعية لمشايخ العشائر Les Cheikhs فقط . وبذلك تحولت العلاقات داخل القبيلة من علاقات عشائرية في مفهومها التقليدى القديم الى علاقات اقتصادية ترتكز على امتلاك رؤساء القبائل للاراضي الزراعية واستخدام اعضائها في الزراعة والانتاج لقاء حصة بسيطة في الريع .

كما حصل تغير في طريقة الانتاج الزراعي ، فبعد ان كان الانتاج لغرض سد حاجات القبيلة من المواد الغذائية ، اى الانتاج لغرض الاستهلاك ، تحول بعد

---

(١) : تعود ملكية الاراضي الزراعية الى الدولة ، الا ان للقبيلة حق التصرف المطلق بها.

تغلغل النفوذ الاستعماري وتثبيت ركائز النظام شبه الاقطاعي الى انتاج لغرض البيع او التصدير ، مما ادى الى زيادة استغلال الفلاحين من قبل رؤسائهم الذين تحولوا الى ملاكين مستغلين ، كما ادى الى زيادة سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف . وهذا مادفع بالكثير من الفلاحين الى الهجرة نحو المدن بسبب تزايد بؤسهم واضطرابهم ، وبسبب طبيعة وخصوصية المدن في بلدان العالم الثالث والتي يكاد ينعدم فيها التقدم العلمي والتكنولوجي القادر على استيعاب مايردها من ايدى عاملة جديدة ، فقد ادى الى تكديس الفلاحين في الاحياء الفقيرة والضواحي bodonvilles وبذلك زاد حجم البطالة والعطالة وكثر عدد المتسولين فيها وتفاقمت المشكلات الاجتماعية بسبب تفكك المجتمع الريفي القديم من جهة وعدم قدرة المدن على التخفيف من شدة القلق والاضطراب الذى ساور السكان .

وعلى الرغم من صعوبة الدراسات المتغلقة بالبنية الطبقية للريف في البلدان النامية عموما والعراق خصوصا بسبب نقص الاحصائيات اللازمة لذلك وعدم دقة المتوفر منها ، الا انه يمكن القول بأن العراق حتى ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تميز بانقسام طبقي ثنائي فهنالك فئة محدودة من كبار الملاكين الزراعيين لاتتجاوز نسبتها ١ ٪ من مجموع السكان تمتلك حوالي ٧٥ ٪ من الاراضي الزراعية مقابل حوالي ٨٥ ٪ من السكان ممن لايمتلكون شبرا واحدا من الارض الزراعية (١) ويمكن تقسيم فئة مالكي الاراضي الزراعية الى المجاميع التاليـة :

١ — كبار الملاكين وتمثل هذه المجموعة كبار شيوخ العشائر .

٢ — متوسطي الملاكين : وتضم هذه المجموعة ملاكي الاراضي التي تتراوح مساحاتها بين ٤٠٠ — ١٠٠٠ دونم (٢) في الاراضي السيحية وحتى ٢٠٠٠ دونم في الاراضي الديمية . وقد ارتبطت هذه المجموعة بعلاقات وثيقة بالبرجوازية الوطنية في القطر ، وخاضت الى جانبها الصراع من اجل تثبيت الاستقلال والسعي الى التحرير من النير الاستعماري والاستغلال .

---

(1) Fawzia AL-ATTIA, Contribution a letude des structures seciales el de la reforme agraire en Irak, These, Montpellier, 1968, p. 56.

(٢) الدونم — يعادل ربع هكتار .

٣ — صغار الملاكين — وتضم هذه المجموعة الملاكين الذين لاتتجاوز — ملكياتهم الزراعية ٤٠٠ دونم ، اى مساوية تقريبا لملكية الفلاحين الاغنياء الا انهم يتميزون عن الفلاحين بكونهم لايقومون بزراعة اراضيهم بايديهم وانما يستأجرون الفلاحين لزراعتها .

اما بالنسبة لفئة الفلاحين (١) فيمكن تقسيمها الى المجموعات التالية

١ — اغنياء الفلاحين : وهذه المجموعة تكتفي بالعمل في ارضها وقد لا تمتلك ارضا وانما امتلاكها للنقود يمكنها من استئجار الارض من مالكيها وتأجيرها للفلاحين من الفقراء او المتوسطين . وهذه الفئة تشابه الفئات الفلاحية الاخرى من حيث القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات وان كانت تتميز عنها بطريقة معيشتها ، اى انها افضل من الفئات الاخرى الاخرى من حيث السكن والتغذية .

٢ — متوسطي الفلاحين : وهذه المجموعة قد تكتفي بزراعة ارضها او تستعين في وقت الحصاد بعامل موسمي او عاملين ، كما انها قد تعمل مستأجرة في اراضي الملاكين . وقد لاتمتلك ارضا زراعية ، بل تمتلك الادوات الزراعية ووسائل العمل كالحيوانات وغيرها .

٣ — فقراء الفلاحين : وهؤلاء هم المستغلون من قبل الملاكين ونجد بينهم :

آ — الفلاحين الذين لهم ارض زراعية خاصة بهم الا ان عدم كفايتها تضطرهم الى العمل باجر لدى الملاكين في اوقات معينة من السنة .

ب — الفلاحين البؤساء الذين لايملكون ارضا زراعية ويعملون لقاء الحصول على نصف الاجر المعتاد لدى الملاكين .

---

(١) من الممكن اعتبار الفلاحين قوة اجتماعية لها ظروفها الاقتصادية الخاصة وتناقضها مع الطبقة شبه الاقطاعية رغم افتقارهم لايديولوجية خاصة بهم وعدم تنظيمهم سياسيا .اى انهم يشكلون طبقة من حيث موقعهم من الانتاج وتوزيع الثروة .
انظر :
NICOS Poulanzas Pouvoir Politique et classes Sociales, Francois Maspero Paris, 1968 P.P 82-83.

ج — الفلاحين المأجورين (عمال التراحيل) : وهؤلاء يقدمون العمل لقاء الحصول على مقدار ضئيل من الريع ، او مقابل مبلغ بسيط من المال احيانا . وهم يعملون في اراضي الملاكين في مواسم معينة من السنة فقط كموسم الحصاد مثلا .

بالاضافة الى هاتين الفئتين الرئيسيتين هنالك فئة ثالثة تحتل مركزا وسطا بين الملاكين والفلاحين تسمى (السراكيل (١) Les Sarakils وهذه توجد بصورة خاصة في وسط العراق وجنوبه ،ويحصل هؤلاء على ٥ ر١٢ ٪ من الغلة الزراعية و ٢٥ ر٦ ٪ من الحكومة و ٢٥ ر٦ ٪ من الفلاحين وان مستواهم الاقتصادى والاجتماعي مشابه لمستوى كبار الفلاحين . وقد تحول قسم منهم في العهدين العثماني والملكي الى ملاك زراعيين .

هذا وقد ازداد التضاد والنزاع في المجتمع الريفي العراقي واختل التوازن الاجتماعي خصوصا بعد صدور قانون استملاك الاراضي عام ١٩٤٥ الذى ادى الى توزع ٣٠٠ و ١٠١ و ١ دونم في الفترة بين ١٩٤٥ — ١٩٥٥ على رؤساء القبائل . وقد حصل على الجزء الاكبر من هذه الاراضي ذوو الملكيات الزراعية الكبيرة في جنوب العراق مثل شيوخ المنتفك (٢) .

لقد لازم هذا البناء الريفي اوضاع حضارية واجتماعية خاصة حيث عمت الامية والجهل والمرض . فقد كانت نسبة الامية في القطر في عام ١٩٥٨ حوالي ٩٠ ٪ وهي وان انخفضت في بغداد الى ٨٥ ٪ (٣) فهي تكاد تزيد في الريف عن ٩٩ ٪ بين الذين هم فوق الخامسة من العمر . وقد انعكس ذلك في تخلف الاساليب المعتمدة في الزراعة واصبحت قوة واقية للقيم القديمة والتقاليد البالية

---

(١) السراكيل : كلمة فارسية الاصل تعني رئيس العمل او الوسيط ، الذى كان سابقاً وسيطاً بين الدولة والفلاحين عندما كانت الدولة تمتلك الاراضي الزراعية .

(2) Bernard Vernier L Irak d, aujouihui, Colin Paris 1963. P. 369.

(٣) فوزية العطية ، البنى الاجتماعية والعلاقات الانتاجية في الوطن العربي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد العشرون ١٩٧٦ ، ص ٣٢٥ .

وقاعده لغرس الاتجاهات السلبية نحو التغير الاجتماعي واصبحت تتصدر معوقات القدرة الانتاجية وتنميتها . وهذا ساعد على سيطرة الخرافات والاساطير والافكار الدينية المشوهة .

اما في المدن ، فقد كانت الصناعة تفتقر الى بعض الصناعات والحرف اليدوية كما ان اكتشاف النفط لم يحدث التحول الصناعي فيها حيث بقيت صناعة النفط منعزلة تمام الانعزال عن الحياة الاقتصادية حتى وقت قريب لان شركات النفط الاجنبية تستخرج النفط وتصدره مباشرة دون ان تجرى عليه اية عملية من عمليات التصنيع (١) . وقد ادى ذلك الى عدم دخول موضوع النفط باعتباره مؤثرا من مؤثرات التغيير في البنية الاجتماعية ولم يسهم في التغير الحضارى والاجتماعي .

وبمرور الزمن اخذت تتجمع بعض رؤوس الاموال لدى ملاكي الاراضي والتجار ثم تتحول تدريجيا الى الصناعة لالتساهم في نهضة صناعية ، وانما لتعيش على هامش الاقتصاد الاجنبي الذى جعل من السوق الوطنية سوقا لتصريف البضائع المصنعة ومجهزا للمواد الاولية .

ان هذا الوضع الاقتصادى الاجتماعي لم يساعد على نمو المجتمع وتطوره بالصورة التي وصلت اليها المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتطورة . فقد كان نمو الرأسمالية ضعيفا ونمو طبقة عاملة متميزة محدودا وقد كانت البرجوازية الوطنية تصارع النفوذ الاجنبي بالتحالف مع بقية الطبقات الاجتماعية لتعمل على تحقيق الاستقلال الوطني والتغير الاجتماعي وقد كان البناء الاجتماعي بالصورة الآتية : —

١ — البرجوازية الوطنية :

ان اهم مؤثرين للانتماء الطبقي الى البرجوازية هما استغلال العمل وحجم الدخل واستنادا الى ذلك نجد ان البرجوازية الوطنية الكبيرة تمثلت في فئات متفرقة من التجار ورجال المال الذين يمارسون في الغالب تجارة الجملة وتجارة المفرد . اما

---

(1) Mohammed Haj HAMOUD Lorganization des pays Exportateur de petrole. These Montpellier 1967 p. 162–193.

البرجوازية الوسطى فتشكل غالبية سكان المدن وهي تتكون بصورة اساسية من الحرفيين وصغار التجار والفئة المتوسطة من موظفي الدولة . اما المثقفون ، ونعني بهم ذوى العمل الفكرى واصحاب المهن الحرة والفنانين وبعض الموظفين ، بل وحتى بعض الطلبة فان اغلبهم من منشأ اجتماعي مرفه وموسر . اما البرجوازية الصغيرة فهي فئة من المراتب غير المتجانسة تتحدد بالوضع الذى تحتله بين الطبقات الاجتماعية المسيطرة والتابعة . وعليه فان البرجوازية الصغيرة تضم المراتب التي تملك رأسمال صغير او قطعة من الارض او مهارة معينة او مستوى ثقافي يسمح لها بالعيش من عملها دون ان تكون بحاجة الى بيع قوة عملها ودون ان تشترى قوة عمل الاخرين الا في نطاق محدود . والبرجوازية الصغيرة عموما خاضعة لاشكال غير مباشرة من الاستغلال الاقتصادى من قبل الاحتكارات الاجنبية والطبقات المحلية المسيطرة .

٢ — الطبقة العاملـــــة :

ان الظروف المميزة للوطن العربي عموما والقطر العراقي بشكل خاص اوجدت طبقة عاملة ذات مميزات خاصة تختلف عن الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وتتسم بقلة العدد نسبة الى مجموع السكان اضافة الى تشتتها وعدم تمركزها اذ ان نسبتها لم تتجاوز ٨ ٪ من مجموع السكان في عام ١٩٥٤ (١) . ومن اهم اوجه الاختلاف كونها ترتبط بالريف مما يضفي عليها طابعا نصف فلاحي . فاحتكاك العمال المستمر بالتراكيب الاجتماعية التقليدية كالقبيلة او العائلة التي يحافظون على عضويتهم فيها يعيق نضوج الوعي الطبقي لديهم ويعرقل تطور التنظيمات العمالية ونشر ايديولوجيتها وسبب ذلك يعود الى قلة اجر العامل وعدم توفير الضمانات الكافيه له في المدينة من جهة والى عدم كفاية موارد العمل الزراعي للاسر الفلاحية من جهة اخرى ، وقد ادى هذا الاحتكاك اعتماد بعضهم على البعض الآخر والى بقاء الفلاحين بين هؤلاء العمال واسرهم الريفية .

---

(١) Bernard Varnier. op. cite. p. 381381

وهذا يشير الى ان معظم المتنفذين في القطر هم ملاكو الاراضي ومعظم القوى العاملة فلاحون . كما ان الانتاج الزراعي مخصص للتجارة الداخلية والدخل القومي منخفض جدا . اما الرابطة الاجتماعية الاساسية فتتمثل في العصبية التي تستند الى القبيلة او العائلة الممتدة .

وهكذا نجد ان انسلاخ العراق عن الامبراطورية العثمانية وخضوعه للانتداب البريطاني ادى الى ادخاله في علاقات استغلال جديدة ظهرت فيه طبقة شبه اقطاعية متميزة ، زادت من ارتباطه بالدول الاستعمارية واسواقها الرأسمالية ، وارتبطت مسيرة التغير الحضارى والاجتماعي فيه بمصالح تلك الدول نتيجة للتبعية الاقتصادية والسياسية وعندما اضطر الاستعمار الى انهاء الانتداب الذى فرضه على العراق واعلان استقلاله السياسي دخل العراق عضوا في عصبة الامم دولة ذات سيادة وقام الحكم البرلماني الملكي واستمر العراق بخضوعه للسيطرة السياسية والاقتصادية والحضارية للاستعمار البريطاني من خلال المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي ارتبط بها . وثبت النظام القبلي ومنح رؤساء العشائر سلطة قضائية على افراد قبائلهم بعد ان منحوا المراكز السياسية واعترف لهم برئاسة العشائر وملكوا الاراضي الزراعية وانتزعت بريطانيا امتيازات النفط في العراق واخضعت العملة العراقية عام ١٩٣٠ لسيطرة الباون الاسترليني لضمان اشراف بريطانيا المباشر والتام على السياسة المالية في العراق وهكذا فقد ضمن هذا الارتباط سيطرة ورسوخ العلاقات شبه الاقطاعية وشبه الاستعمارية بشكل ينسجم مع مصالح الاستعمار ويعرقل عملية التغيير الحضارى والاجتماعي .

اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطورت ظروف موضوعية جديدة في على النطاق الدولي والعربي والعراقي اثرت في العلاقات السياسية من جهه وعلى التطور الحضارى والاقتصادى من جهة اخرى .

فظهور الحركات التحررية في العديد من الدول الاوربية والاسيوية من جهة ودخول الاحتكارات الامريكية الى الاسواق العالمية منافساً للدول الاوربية من جهة اخرى ، ادى الى خلق تناقضات جديدة والى دفع حركة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي اضافة الى انعكاس اثر التناقض الطبقي في الدول الرأسمالية على بلدان العالم الثالث ومنها القطر العراقي .

ان حركات التحرر في الوطن العربي ادت الى استقلال مصر وسورية ولبنان سياسيا واعلان ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي ونتيجة لتطور الوعي القومي فقد بدأت مواقع الاستعمار البريطاني في العراق على التخلخل مما اضطرها الى الاستعانة بحكومات رجعية تنتهج سياسة تخدم مصالحه وتعمل على شق الصف العربي ، وعلى صيانة الاوضاع الاجتماعية والحضارية المتخلفة والحفاظ على العلاقات شبه الاقطاعية في العراق . ان فهم الاوضاع الحضارية والاجتماعية في العراق في تلك الفترة لايمكن ان يتم الا من خلال الاطار السياسي والاقتصادى العام نظرا للارتباط الوثيق بينهما .

ان زيادة الوعي وظهور التنظيمات الاجتماعية والسياسية والحركات الجماهيرية التي كانت تسعى الى التجديد والتغيير من جهة والى التحرر والاستقلال من النفوذ الاجنبي من جهة اخرى دفع الاستعمار الى اتباع اساليب جديدة تنسجم وتلك الظروف فتأسس مجلس الاعمار وخصصت له ٧٠ ٪ من عائدات النفط لتغطية خططه وزود بعدد من الخبراء وثبتت الدعاية بأن التغير والتنمية يمكن ان تتم عن طريق مساعدة الجهات الاجنبية (١) .

الا ان عملية التغير المنظمة تلك جاءت لصالح المستعمر وليس لصالح القطر العراقي لانها جاءت متفقة مع اساليبه الجديدة واعتمدت على المنطلقات الفكرية من اجل ايجاد المبررات لابقاء العراق قطرا زراعيا ويرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي وبالتالي عرقلة عملية التغير الاجتماعي والتنمية .

---

(١) صباح الدره – المصدر السابق ص ٢–٥

ولقد اكدت تقارير الخبراء الانكليز ضرورة الاهتمام بتطوير الزراعة باعتبار العراق بلدا زراعيا . وزاد الاعتماد على المعونات والخبرات الاجنبية وتشجيع الرساميل الاهلية الهزيلة في الصناعة الوطنية التي اكدت ضرورة نهج الطريق الرأسمالي في التغير التدريجي والمحافظة على الزراعة في القطر وابقائه متخلفا في الصناعة .

وقد ادت تلك التطورات والتغيرات الحضارية على ضآلتها وساهمت بشكل فعال في زيادة الوعي وبلورت طبقة برجوازية صناعية لاسيما في فروع الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية والانشائية المحلية كما بلورت طبقة عاملة وان كانت ضعيفة ومشتتة ، وقد ادى هذا التغير الحضارى الى تعارض مصالح هذه الفئات مع مصالح النظم الاجنبية وظهر ذلك في سياسة « عدم الحماية » الكافية لتطوير القطاع الاهلي وعدم افساح المجال لنمو السوق المحلية وتردى الانتاج الزراعي وتطور القطاع النفطي الاستعمارى بمعزل عن مصالح البرجوازية الوطنية مما دفعها الى المعارضة .

ان التغير والتنمية في المجتمعات النامية يعني ازمة الامبريالية وان تطور هذه البلدان التي كانت خاضعة للدول الاستعمارية يؤدى الى تعميق التناقضات بينها . وهذه الازمة تؤول الى خلق الوعي والشعور الذاتي وتساعد على زعزعة الروابط الاستعمارية بين البلد النامي والبلد المستعمر وبالتالي تؤدى الى التغير والتنمية والى الثورة والتغير الاجتماعي كما تؤدى الثورة الى تيسير وتعجيل عملية التغيرات الحضارية والاجتماعية فهي عملية تحاضر acculturation اى ان هذه العملية تعمل وبسبب ماتطرحه الاحتياجات الجديدة وغير المدركة من قبل على انجاز التغير الجذرى والشامل في كافة اوجه الحياة الاجتماعية وفي مختلف المؤسسات .. وقد تصاحب عملية التحاضر هذه بعض السلبيات مثل اصدار التشريعات والقوانين دونما تطوير للتنظيمات والاجهزة الادارية بشكل يجعلها تستوعب هذه التشريعات والقوانين وتنفيذها . كما ان المنشآت التربوية والتعليمية قد ساهمت بنقل المعرفة بانواعها دون ان تمكن الفرد او الجماعة من اكتساب انماط سلوكية

جديدة تنسجم والمرحلة التي يمر بها المجتمع الامر الذى يتطلب الوعي والعمل على تجنب مثل هذه الظواهر السلبية . وتساعد الازمات الاجتماعية (مثل الثورة) على انجاز عملية التحاضر المخطط والموجه الذى يطلب بموجبه الى الافراد والجماعات تغيير ظروفهم الحضارية والاجتماعية . اى ان انقطاع التوازن الحضارى يؤدى الى نشوب الثورة ، وحينئذ يمكن انجاز عملية التغير الاجتماعي المطلوب الا ان التغير سيشمل حينئذ الجوانب المادية من الحضارة ، اما الجوانب اللامادية فقد تتخلف في تغيرها خصوصا في مجتمعات العالم الثالث التي يسودها الجهل والامية وتشابه القوالب التي تتصب فيها الشخصية .

فالتغير في الانماط الحضارية يقتضي اولا شعور الجماعة واحساسها بأن الاساليب والانماط والابنية الاجتماعية القائمة توقفت عن اداء وظيفتها ومن ثم تبدأ بالتفتيش عن اسلوب آخر اكثر اشباعا لاحتياجاتها ومتطلبات ظروفها . وتعد الثورات خصوصا في بلدان العالم الثالث من الاساليب الهامة التي تؤدى الى ظهور التغير الحضارى والتغير الاجتماعي بسبب ماتسبق به الثورة من قلق جمعي وتوتر بفعل ظهور المواقف الاجتماعية الجديدة والتي لاتوجد في الانماط الاجتماعية المقررة حلولا لها وبالتالي تتضخم هذه التوترات حتى يعجز الناس عن اداء ادوارهم ويؤدى القلق الى ظهور توقعات غامضة ومبهمة عن مواضيع مشوبه بالرعب والفزع ويصبحون اكثر انشغالا بالوصول الى تحقيق نموذج معين من السلوك . فالحركات الاجتماعية عموما والثورات بوجه خاص تمثل الحل السليم لسوء التكيف في المجتمع ووظيفتها اعادة التوازن الى الحياة الاجتماعيـة .

الواقع الحضارى والاجتماعـــي
في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

توفرت مجموعتان من العوامل في القطر العراقي ادت الى قيام الثورة في عام ١٩٥٨ . المجموعة الاولى تتمثل في سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القطر ، والمجموعة الثانية تتمثل في الاتصال – الفكرى والعوامل الثقافية ونمو الوعي القومي ، وكل هذه العوامل ادت الى نشوء التنظيم السياسي والتغير الحضارى . وقد ادى هذا الوعي الى مقاومة عوامل التحدى الداخليـة والخارجية ورفض التبعية والاستغلال والعمل على تحقيق التحرر السياسي والاقتصادى والثقافي وهكذا نشأت مجموعة من التنظيمات السياسية باشكال مختلفة كالاحزاب ذات الطابع الليبرالي والاحزاب القومية وبعض الاتجاهات التي تكتسب الصبغة الدينية . وقد اصبح واضحا ان التغير الحضارى والاجتماعي لايمكن ان يتم الا عن طريق تغير حياة اوسع الفئات الاجتماعية التي تناضل من اجل التغير الاجتماعي الذى اصبح هو محتوى ثورة التحرر الوطني والاستقلال (١) . ولقد ادركت الدول المسيطرة ان الاتجاهات الوطنية المتمثلة بالقومية العربية تشكل خطرا عليها نظرا لتأثيرها وفاعليتها في الحياة السياسية العربية وتأثيرها على مصالحها الاقتصادية في المنطقة .

وقد ادركت الجماهير في الاقطار العربية ان بامكان الاستعمار ان يسلب المحتوى التحررى لاستقلالها السياسي عن طريق السيطرة والتأثير في الجوانب الاقتصادية والثقافيـة .

---

(١) د . الياس فرح – المصدر السابق ص ٢٣٤ .

وقد اتسمت حركة التحرر الوطني خلال هذه المرحلة وبسبب الايديولوجية التي زودت بها بربط النضال الاشتراكي بالصراع ضد الاستعمار وضد التجزئة واصبحت الايديولوجية العربية المعاصرة الدليل النظرى للعمل الثورى (١) والايديولوجية يمكن ان تعتبر اداة التغير (٢) .

ومما زاد من شدة هذه التحديات في العراق وبقية الاقطار العربية ماكان لهذه الامة من تراث حضارى وما تعرضت له من احتلال واضطهاد واستغلال لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب وانما امتد ليشمل الحضارة ومقوسات الشخصية . لقد خضعت اقطار المشرق العربي الى محاولة التتريك واقطار المغرب العربي الى الفرنسة بهدف تفتيت الوطن العربي وطمس شخصيته وتعميق التجزئة فيه وقطع الصلة مابين الماضي والحاضر (٣) . اما على النطاق القطرى فقد استغل المستعمرون وجود القوميات المتعددة او الاديان والطوائف المختلفة وعملوا على تقوية التعصب لدى بعضها ضد البعض الآخر . وفيما يتعلق بالثقافة والتعليم بذلت محاولات لقطع صلات الشعب بثقافته وحضارته وتراثه والعمل على تكوين جيل مؤمن بالثقافة الغربية ، معجب بكل ماهو اجنبي ويؤكد الجانب المعرفي اكثر مما هو على تكوين الشخصية ، ولايصل الى الشعب من الثقافة العربية الا مايصل الى النخبة elite التي يحتاجها الاستعمار لخدمته وصيانة مصالحه . وقد كانت الغاية الاساسية من التعليم في العراق اجتياز الامتحانات المدرسية لغرض الحصول على الوظائف الادارية وتسيير شؤون الدولـة .

ان تلك الاوضاع ادت الى بلورة الشعور الوطني والقومي والتمسك بالتراث الحضارى وادت الى ان تتخذ الحركات الاجتماعية التي كانت تسعى الى اعادة التوازن الاجتماعي عن طريق التغيير الحضارى بالعنف وارتبطت عملية التغير الحضارى بحركات التحر ر الوطني .

---

(١) ميشيل عفلق – في (سبيل البعث ١٩٧٤ ص ١٨٦

(٢) د . الياس فرح – المصدر السابق ص ١٦٦ .

(3) Wilbert Moore and Cook, op. cite, p. 157

واحدثت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ تغيرات اجتماعية ايجابية عملت على تغير الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع والى رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي والفكرى ولايمكن ان يتم التغير الحضارى دون ثورة داخلية لقلب تلك الاوضاع وتحرير المجتمع من كافة اشكال الاستغلال .

ان احراز الاستقلال السياسي ليس الا خطوة اولى في الطريق نحو الاستقلال التام لان بلدان العالم الثالث المتحررة مازالت ترزح تحت اعباء التركة الاستعمارية المضنية بسبب التخلف الاقتصادي والحضاري والاجتماعي المزمن . فالاقتصاد عموما يتسم بالطابع الزراعي المنتج للمواد الاولية كما ترتكز التجارة على نوع واحد تقريبا من المواد الخام . اما النزعة الاستهلاكية فهي شديدة جدا لدى الشعوب في هذه البلدان .

ولكي تحافظ الدول الاستعمارية على مواقعها في بلدان العالم الثالث وبسبب ضغط حركات التحرر الوطني المتزايد لجأت الى منحها الاستقلال الشكلي مع الحفاظ على مواقعها السابقة عن طريق اعاقة التطور الاقتصادى والحضارى وابقاء التخلف الاجتماعي من خلال الشركات الاحتكارية الاحنبية! والاستحواذ على المواد الاولية وتشجيع وتقوية النزعة الاستهلاكية .

والتغير الحضارى يعني تغيير الاوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر واقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة واتجاهات وانماط سلوكية متطورة بشكل يجعلها قادرة على استيعاب الواقع ومتمكنة من تغييره في ظل ايديولوجية تترجم آمال الامة . ان تحقيق التغير الاجتماعي بهذه الصورة لايمكن ان يتم دون الثورة التي تعتبر عملية تغير حضارى تسهل عملية تغيير الاوضاع السياسية والبناء الطبقي ونسف القيم والاتجاهات السائـدة .

لذلك نجد ان ثورة الرابع عشر من تموز مهدت الى اجراء التغير الاجتماعي وقد بدأت بتشريع قانون الاصلاح الزراعي لاعادة توزيع الملكية الزراعية على اسس تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتساعد على الكسب السياسي للجماهير الفلاحية ، وتغير البناء الاجتماعي . الا ان اعادة توزيع القوى العاملة وضمان نجاح مشروعات الاصلاح الزراعي وتحقيق زيادة الدخل القومي يتطلب وسائل تقنية متقدمة واجراءات تسويق تحقق ارباحا معقولة للمزارع وتعود على الاقتصاد القومي بالفائدة . اى ان مثل هذه الحركات الاجتماعية تهيء تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعـــــي وعلاقات الانتاج وتحقيق التغير الاجتماعي شريطة ان يصاحبها تحديث تكنولوجي وتخطيط وتنظيم توزيع القوى العاملة لزيادة الاستثمار وتحقيق التغير المنشود وتغيير العقلية العشائرية عن طريق طرح ايديولوجية تحقق الولاء الوطني والقومي لدى جماهير الفلاحين ، وتحول دون ظهور انواع وصور اخرى من العصبية المحلية او الطائفيـة .

لقد بادرت الثورة الى تشريع قانون الاصلاح الزراعي في ٣٠ آب ١٩٥٨ الذى نص على توزيع ٤٩٨ ، ٩٤٥ ، ١٤ دونما من الاراضي الزراعية على الفلاحين بعد سحبها من مالكيها وبعد ان حدد الحد الاعلى للملكية بألف دونم في الاراضي السيحية والفي دونم في الاراضي الديمية ، هذا بالاضافة الى الاراضي التي تخضع لتحسين نظام الرى فيها وتوزع على الفلاحين وهي بمساحة ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٤ دونم اى توزيع مجموعة ٦١٢ ، ٧٠ ، ٢٩ دونم من الاراضي الزراعية على الفلاحين على شكل وحدات تتراوح مساحتها بين ٣٠ — ٦٠ دونم من الاراضي المروية سيحا وبين ٦٠ — ١٢٠ دونم من الاراضي الديمية . الا ان الاصلاح الزراعي في تلك الفتره لم يتمكن من تحقيق التغير الاجتماعي بسبب عدم تهيئة العوامل الكفيلة بانجاحه ولعدم تحسين وسائل الانتاج وطرقه ، وعدم انشاء جمعيات تعاونية لمساعدة الفلاح ، المالك الصغير في تنظيم انتاجه وتسليفه وتسويق ريعه (١) .

---

(١) د . سعدون حمادى — نحو اصلاح زراعي اشتراكي — بيروت ١٩٦٤ ص ١١ — ١٨ .

وقد فاتحت الحكومة العراقية حينئذ الشركات الاجنبية المستثمرة للنفط بضرورة اعادة النظر في امتيازاتها بغية تعديل مظاهر الغبن وحينما تعذر الوصول الى اتفاق مرضي صدر قانون رقم ٨٠ في عام ١٩٦١ الذى انتزع من الشركات الاجنبية جميع الآبار النفطية عدا مناطق الآبار المنتجة فعلا وبذلك اصبح للعراق حق التصرف بـ ٥ر٩٩٪ من مساحة اراضي الامتيازات بما يضمن له مصالحه المشروعة (١)

اما بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ فقد اتبع القطر سياسة التخطيط الشامل فوضعت القيادة السياسية خطة شاملة للانتاج والتوزيع في ضوء الحاجات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق مبدأ الملكية العادلة لادوات الانتاج الاساسية ويضمن تحقيق التغير والتنمية ويدعم الاستقلال القومي .

وقد نص قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ على ان التنمية عملية ثورية تهدف الى تثبيت وتدعيم التحرر والاستقلال الاقتصادى وتحقيق التغير الاجتماعي فهي اذن تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تتناول تغيير المجتمع مباشرة وتهدف الى دعم النضال لتخليص الوطن من كل مظاهر التبعية والاستغلال وقد وضعت التنمية صيغاً واتجاهات لخدمة عملية البناء الاشتراكي عن طريق توسيع وتدعيم علاقات الانتاج بما يؤدى الى القضاء على كافة مظاهر الاستغلال الاقتصادى . وقد استهدفت الخطة تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الاشتراكية فى اتجاهات رئيسية هى :ـ

١ ـ زيادة حصة القطاع الاشتراكي في مختلف الانشطة والميادين الاقتصادية الاساسية واحتلاله دورا قياديا وموجها لتحقيق التغيرات النوعية في اساليب وانماط العمل بما يتيح المجال لتوسيع علاقات الانتاج الاشتراكي

٢ ـ مواصلة بناء الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني .

---

(١) : عبد اللطيف الشواف ـ حول قضية النفط في العراق ـ المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٦ ـ ص ٩ .

٣ — التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية بصيغ واتجاهات متوازية مع زيادة الدخل القومي ويشمل ذلك مجانية التعليم لكافة الفئات الاجتماعية والخدمات الصحية والصحة الوقائية ، بالاضافة الى مجالات الاستثمار الموجه للعناية بالانسان بشكل خاص .

٤ — الاهتمام الخاص بمشاريع الاسكان والاسكان الريفي بالشكل الذى يؤدى تدريجيا الى الغاء التفاوت في مستلزمات الحياة الصحية بين الريف والمدينة .

اما في مجال تطوير الطاقة البشرية فقد تناولت الخطة ضرورة رفع كفاءة القوى العاملة وتحقيق فرص تضمن التشغيل الكامل والافضل للسكان بما ينسجم والبناء الاشتراكي والعمل على مواصلة تزايد اسهام المرأة في عملية التنمية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل المنتج .

كما تستهدف الخطة تطوير القطاع الزراعي والصناعي على حد سواء حيث اكدت الدور القيادى لمزارع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونيات وتطوير التسويق الزراعي بشكل يضمن زيادة الانتاج ورفع مستواه وتعزيز العلاقات الاشتراكية في القطاع الريفي .

اما في مجال التعليم فقد اكدت الخطة تطبيق التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية منه ومجانيته لكافة المراحل اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٨ — ١٩٧٩ استنادا الى القانون المرقم ١١٨ الصادر في سنة ١٩٧٦ وتوسيع التعليم المتوسط والاعدادى والفني والجامعي ، هذا الى جانب تطوير الكفاءات الفنية للقوى العاملة ، والبدء بالخطة الوطنية الشاملة لمحو الامية باعتبارها اهم معوقات التغير الاجتماعي والتنمية (١) .

---

(١) : لقد صدر قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي المرقم ٩٢ في عام ١٩٧٨ للقضاء على الامية خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٧٨ للفئة العمرية بين ١٥ — ٤٥ سنة .

اما في المجال الصحي فقد اكدت الخطة ضرورة الغاية في تطوير الخدمات العلاجية للمواطنين وتعميم انتشارها بين مختلف فئات الجماهير والعمل على زيادة مجموع الاطباء بنسبة ٤٥ ٪ في عام ١٩٨٠ ، بحيث يصبح ما يصيب الطبيب الواحد ٢٠٠٠ نسمة من السكان وزيادة الاسرة في المستشفيات بنسبة ٢٥ ٪ من عدد الاسره الاجمالي عام ١٩٨٠ ، وتوفير فرق صحية متنقلة في الارياف .

كما ادرك القطر بأن التحرر الوطني والتغير الاجتماعي لايمكن ان يتم دون وضع حد لتسلط شركات النفط الاحتكارية وضمان السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادى الذى يشكل الجوهر الاساسي للاستقلال السياسي الامر الذى ادى الى اصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة المرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ الذى اعتبر نافذا اعتبارا من الاول من حزيران في عام ١٩٧٢ (١) وبذلك تم تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحدودة لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وسيطرة الدولة على ملكية جميع الاموال والحقوق المتعلقة بالعمليات المذكورة بما في ذلك منشآت ومرافق التحرى والحفر وانتاج النفط الخام والغاز والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصفية والتخزين وخطوط الانابيب الزئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التي من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغداد بكافة منشآته ومعداته . وانشأ هذا القانون شركة حكومية عراقية تسمى بالشركة العراقية للعمليات النفطية تنتقل اليها جميع الاموال والحقوق والموجودات التي آلت ملكيتها للدولة .

هذا وتعمل خطة التنمية القومية على تطوير الصناعة التحويلية وتقليل الاعتماد على النفط بتقليل اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على انتاج النفط الخام من حوالي ٨٨ ٪ سنة ١٩٧٦ الى ٨ ر٧٩ ٪ سنة ١٩٨٠ اما نسبة النفط الخام الى مجموع الناتج المحلي فتقل من ٥ ر٥٣ ٪ في عام ٩٧٦ الى حوالي ٦ ر٥٠ ٪ عام ١٩٨٠

(١) المفاوضات والتأميم – النص الكامل لمحاضر المفاوضات مع شركات النفط منشورات الثورة – بغداد ص ١٢ .

ويتطور نصيب الصناعة التحويلية من مجموع الصناعة من ١ ر ١١ ٪ سنة ١٩٧٦ الى ٩ ر ١٧ ٪ في عام ١٩٨٠ (١) .

كما تم تشريع قانون اصلاح زراعي جديد في ٣٠ أيار عام ١٩٧٠ المرقم ١١٧ واكمل بقانون رقم ٩٠ عام ١٩٧٥ تم بموجبه تقليص مساحة الملكية الزراعية لملاكي الاراضي والغاء حق الاختيار والغى ديون الملاكين للدولة كما اعفى الفلاحين من دفع بدل الارض الممنوحة لهم (٢) .

وشجعت السلطات المسؤولة الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف .

وبما ان الامية الابجدية والحضارية المتفاقمة والمزمنة اصبحت من اهم العوامل المعرقلة للتغير والتنمية لانها ليست ظاهرة فردية تكمن في تلقين واستيعاب مهارات القراءة والكتابة والحساب بالاساليب التقليدية وانما تشمل كافة مظاهر التغير الحضارى للمجتمع . وتتكامل بلورة هذه المجتمعات سياسيا وفكريا مما يحتم النظر اليها بشكل واسع وشامل .

وبناء على اهمية محو الامية على النطاق الوطني والقومي فقد انعقد في مؤتمر الاسكندرية الاول لمحو الامية في اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٦٤ لتخطيط وتنظيم برامج محو الامية في البلادالعربية ثم تبعه في ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٧١ مؤتمر الاسكندرية الثاني لتقويم نشاط محو الامية في البلاد العربية . وفي عام ١٩٧٦ انعقد اجتماع الخبراء العرب في كانون اول منه واتفق الخبراء على تحديد فترة خمسة عشر عاما للقضاء على الامية في البلاد العربية (٣) .

---

(١) : خطة التنمية القومية ص ٤٠ – ٤١ .

انظر

(2) Philippe Rondot, L IRAK, P.U.F. Paris 1979 p. 80

(٣) قمر الدين قرنيع – مدير ادارة الا ستراتيجية والتخطيط والبحوث بالجهاز العربي لمحو الا مية وتعليم – بحث قدم للندوة القطرية والتعليم والوحدة العربية – بغداد ١٩٧٩ ص ٣

الا ان الامكانات المادية والبشرية في اغلب الاقطار العربية ظهرت عاجزة عن مواجهة المشكلة التي تتزايد حجما وشدة عاما بعد آخر ، حيث ان نسبة المستوعبين في التعليم في البلاد العربية بلغ متوسطها ٦٦ ٪ في عام ١٩٧٤ وان كانت هذه النسبة تختلف من قطر الى آخر . وهذا يعني ان ثلث الاطفال لايجدون مكانا في التعليم يضافون سنويا الى الرصيد الموجود من الاميين .

اما الجهود التي تبذلها الاقطار العربية فهي لم تتمكن من استيعاب اكثر من ٢ ٪ تقريبا سنويا من الرصيد الموجود من الاميين اضافة الى ذلك فأن عملية محو الامية اتخذت الشكل التقليدى في اقتصارها على تعليم الامي القراءة والكتابة والحساب دون الاهتمام بمحو الامية الحضارية ، اضافة الى عدم الاعتماد على المنهج العلمي في التخطيط والتنفيـــذ والمتابعـــة .

ومن هنا كان لابد من الارتكاز على مجموعة اسس تشكل وحدة متكاملة ومتداخلة في عناصرها وتتناسب مع حجم المشكلة وخطورتها . واهم الاسس التي استندت عليها في العراق هي :

١ — المفهوم الحضارى للامية : وهذا يعني توظيف القراءة والكتابة في محو الامية الحضاريـــة .

٢ — تكامل جهود محو الامية مع جهود التنمية ، اى تعمل على تحديث المجتمع وما يحويه من بنى وعلاقات اجتماعيـة .

٣ — اهمية القرار السياسي الذى اعتبر الامية مشكلة ذات طابع سياسي لابد من اتخاذ القرار السياسي في محوها .

الخاتمـــــــة

ان تحقيق وانجاز عملية التغير الاجتماعي ترتبط بالتغير الحضارى وبالتحرر الوطني والاستقلال التام سياسيا واقتصاديا وحضاريا وثقافيا .

وتصطدم عملية التغير هذه في القطر العراقي بشكل خاص وفي الوطن العربي والعالم الثالث بشكل عام بما يوجد في المجتمع من تناقضات تؤدى الى عدم استقرار الشخصية والى ظهور ازمات خلقية الامر الذى يزيد من ضرورة نشر الايديولوجية التي تهدف الى التخفيف من شدة تلك التناقضات وازالة تأثير العقلية القبلية وخلق الشعور القومي والولاء الوطني وتطوير الانسان لجعله قادرا على انجاز التغير . ولكي لاينتقل الشعور القبلي ليتخذ صورة شعور محلـــي او طائفـي .

اضافة الى ان القطر ظل يعاني من ضعف الجهاز الادارى وعدم الاستخدام الكامل للطاقات البشرية خصوصاً للنساء والاستثمار المحدود في الصناعة والزراعة مدة طويلة .

والواقع ان التغير الاجتماعي لايمكن ان يتم الا عن طريق تغيير البناء الاقتصادى القديم وتغيير العلاقات الانتاجية وبناء صناعة متقدمة وزيادة الانتاج الزراعي . فالتغير الحقيقي يتم اذا حدث تغير اجتماعي شامل يشمل مختلف التراكيب الاقتصادية والتشكيلات السياسية اى مجموع العلاقات الانتاجية من ملكيةادوات انتاج الى توزيع الثروات الى تحديد نطاق التدرج بين الفئات الاجتماعية ان هذا التغير من شأنه ان يغير المظهر السلوكي والنشاط الادائي للافراد والجماعات.

هذا ولابد من ايلاء عناية خاصة للبحوث والدراسات التي ترتبط بالبيئة والحضارة القائمة في بلدان العالم الثالث للتعرف على خصائص واشكال التغير القائمة فيها ، وعدم الاعتماد على النظريات وطرق البحث التي قد تم الوصول اليها نتيجة للدراسات في بيئة اخرى تختلف عما هي عليه في بلدان العالم الثالث كل الاختلاف .

ولابد من ان تبقى المهمة الاساسية في التغير هي تغيير العقلية الاقطاعية العشائرية القديمة وكذلك العقلية البرجوازية الحديثة ولابد من تحرير الفئات المثقفة من تأثيرات الحضارة والثقافة الغربية لكي لاتبقى مواقع في هامشية مرتبطة بالمجتمعات الغربية . فلكل مجتمع خصوصياته الحضارية التي يستطيع من خلالها ان يتحرك وله ظروفه الاجتماعية التي تحدد له اطر ذلك التحرك لان الاستقلالية الوطنية والقومية لايمكن ان تحقق الا بانتهاج الطريق الخاص الذي يحقق لذلك البلد سبل هذا التطور وان هذا السبيل الخاص يرسم له معالم الطريق ويحدد المؤشرات الواضحة في اعادة التكوين الاساسي والثورى لواقعه الاجتماعي بعيدا عن اشكال التبعية لان الارادة الوطنية تتجه دائما باتجاه التحرر الاقتصادى والاجتماعي والاجتماعي والثقافي .

ان المسألة الخصوصية التي تؤكدها كل اسباب التقدم وتلتزم بها كل المنطلقات الفكرية تمثل الطريق الصحيح في البناء الحقيقي والحل الجذرى لمشاكل شعبنا وامتنا لانها اسباب نابعة من الطبيعة الخاصة لهذا المجتمع ، وان استيعاب هذه الاسباب سوف يحدد بالتالي الشكل المناسب لصواب النتائج المترتبة التي تحقق له سلامة الوصول الى اهدافه المرجوة . على ان ذلك لايحول دون الحرص الواعي على التفاعل الحي مع تجارب الشعوب العملية التي تكون تجاربها قريبه من من تجاربنا وعن طريق الاخذ والعطاء ، بما يضمن لكل بلد اشكال الاستمرار بنفس الاتجاه من حيث الممارسات الموجهة والتعامل البناء الذى يخدم المصالح الوطنية والقومية المشروعة ....

المصادر العربيـــة :

١ ـ احمد ابو زيد ـ البناء الاجتماعي ـ الجزء الاول ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٥ .

٢ ـ احمد الخشاب ـ التغير الاجتماعي ـ المكتبة الثقافية ـ العدد ٢٦١ القاهـرة ١٩٧١ .

٣ ـ احمد عبد المنعم نور ـ الحضارة والتحضر ـ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ .

٤ ـ الامم المتحدة ـ دراسات عن الانماء الاجتماعي في الشرق الاوسـط نيويورك ١٩٧٤ .

٥ ـ الفاروق زكي يونس ـ علم الاجتماع ـ الاسس النظرية واساليب التطبيق عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٦ ـ الياس فرح ـ مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربيـة وزارة الثقافة والعلوم ـ بغداد ـ ١٩٧٩ .

٧ ـ حجازى محمد فؤاد ـ التغير الاجتماعي ـ مكتبة وهبه ـ القاهرة ١٩٧٤ .

٨ ـ سعدون حمادى ـ نحو اصلاح زراعي اشتراكي بيروت ١٩٦٤ .

٩ ـ شاكر مصطى سليم ـ المدخل الى الانثروبولوجيا ـ مطبعة العانـي بغداد ـ ١٩٧٥ .

١٠ ـ صباح الدرة ـ التطور الصناعي في العراق ـ بغداد ـ ١٩٦٨ .

١١ ـ عادل شكاره ـ نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية ـ بغداد ١٩٧٥ .

١٢ – عباس احمد – المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت – العدد ٣ السنة ٤ اكتوبر ١٩٧٦ .

١٣ – عدد من العلماء السوفييت – ترجمة داود حيدو ومصطفى الدباس التركيب الطبقي للبلدان النامية – وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧٢ .

١٤ – فايز محمد علي – قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى في العالم الثالث بغداد – ١٩٧٨ .

١٥ – فوزية العطية – البنى الاجتماعية والعلاقات الانتاجية في الوطن العربي – مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد – العدد ٢٠ ١٩٧٦ .

١٦ – قمر الدين قرنيع – الندوة الفكرية – التعليم والوحدة العربية – بغداد نيسان ١٩٧٩ .

١٧ – محمد حسن عبد الباسط – التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٧٠ .

١٨ – محمد غانم الرميحي – البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ .

١٩ – محمد يوسف علوان – مراجعة لكتاب العلاقات الدولية للعالم الثالث ادموند جوف – مجلة العلوم الاجتماعية – العدد ٢ السنة ٦ الكويت – تموز ١٩٧٨ .

٢٠ – محيي الدين صابر – التغير الحضارى وتنمية المجتمع – القاهرة ١٩٦٢

٢١ – المفاوضات والتأميم – النص الكامل لمحاضر المفاوضات مع شركات النفط بغداد – ١٩٦٩ .

٢٢ – منصور حسين وكرم حبيب – التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق الوعي العربي – القاهرة – ١٩٧٨ .

٢٣ – ميشيل عفلق – في سبيل البعث – بيروت ١٩٧٤ .

المصادر الاجنبيـــــة

1- Andre Cresson, Darwin, Savie, Son oevre Sa Philosophie P.U.F Paris 1956.

2- Bernard Vernier, L' Irakd' aujoudhui,Colin Paris 1963

3- T.B. BOTTOMORE, I'introduction a 'la Sociologie Payot Paris, 1974.

4- Duvignaud Jean, Durkheim, Sa Vie son oeuvreP.U.F Paris 1965

5- Edmond Jouve, Relation internationales du Tiers Mond, Paris 1976.

6- ERASSOV,Les conception de la culture dansL' ideologie nationalist des pays en voie de developpement, Moscou, dans, Le Mouvement de liberation mationale

7- Gaston Bouthoul,Traite de sociologie payot Peris, 1964

8- M.J.HERSKOVITS, Les Bases de L' Anthropologie Culturelle, Payot Paris 1967.

9- Julian Freund Sociologie de Max Weber P.U.F Paris 1968.

10- Julian H. Steward, Theory of culture change University of Illinois U.S.A 1972.

11- Maurice Duverger, Institutions politiquesP.U.F Paris 1963.

12- Pierre Laroque Les Classes Sociales P.U.F Paris 1968.

13. Philippe RONDOT, L'IRAK, P.U.F Paris 1979

14. WILBERT Moore and ROBERT Cook reading on social change Prentice hall. inc New Jersey 1972

15. Yves Lacoste , Les Pays sous-developpes P.U.F France 1960